الإلغاء وأثره في الجملة العربية

أ .د. م/ نيازى محمد عبد الرازق
جامعة السويس، كلية الآداب، قسم اللغة العربية

(العدد الرابع والثلاثون)
(الإصدار الثاني .. أكتوبر)
(١٤٤٣هـ - ٢٠٢١م)

الإلغاء وأثره في البنية العربية

نيازي محمد عبد الرازق عبد الفتاح
كلية الآداب- قسم اللغة العربية- جامعة السويس - تخصص النحو والصرف.
البريد الإلكتروني: Niezy.abdelrazq@arts.suesuniedu.eg

ملخص البحث: يهدف هذا البحث إلى بيان معنى الإلغاء كظاهرة في النحو العربي، وبيان أثرها في التحليل النحوي، والأثر الدلالي لذلك.

ويتكون البحث من مقدمة يبين فيها الباحث المعنى المعجمي والاصطلاحي لظاهرة الإلغاء، والمعاني المتنوعة للإلغاء، ويتكون البحث من عدة مباحث الأول: الإلغاء في الحروف الناسخة، الثاني: الإلغاء في كان وأخواتها، الثالث: الإلغاء في أفعال القلوب، الرابع: الإلغاء في حروف الجر، الخامس: الإلغاء في باب الاستثناء، السادس: الإلغاء مع قلّ وأخواتها.

ثم خاتمة يبين فيها النتائج التي توصل إليها البحث، ثم قائمة المصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: الإلغاء، الحروف الناسخة، كان وأخواتها. حروف الجر، حروف الاستثناء.

Abolition and its impact on the Arab structure

Niazy Mohamed Abdel-Razek Abdel-Fattah
Suez University. college of Literature. the department of Arabic language. Grammar and morphology major
Email: Niezy.abdelrazq@arts.suesuniedu.eg

Abstract: This research aims to explain the meaning of abrogation as a phenomenon in Arabic grammar، and its impact on grammatical analysis، and the semantic effect of that.

The research consists of an introduction in which the researcher demonstrates the lexical and idiomatic meaning of the phenomenon of abolition، and the various meanings of abolition، and the research consists of several topics. Fifth: cancellation in the section of exception، sixth: cancellation with Qul and her sisters.

Then a conclusion in which he explains the findings of the research، and then a list of sources and references.

Keywords: cancellation، transcription، Kan and her siblings. Prepositions، exception letters.

مقدمة

شغل العمل النحوي أذهان علماء اللغة، والتمسوا له تأويلات كثيرة بين مؤيد ومعارض، وهذا العمل تطرأ عليه عوامل تبطل العمل أو تعطله نهائيا في اللفظ والمعنى، أو جزئيا في اللفظ دون المعنى، ويكون لذلك أثره البين على تغير الإعراب، ولذلك ارتأينا دراسة هذا الجانب لما له من أهمية في بناء الجملة، وتجدد الدلالات والمعاني.

وتنبع أهمية الموضوع من خلال:

-معرفة أثر العوامل في البنية النحوية.

-دراسة مصطلحات الإلغاء.

-التفرقة بين الإلغاء الذي هو في باب ظن وأخواتها والإلغاء بمفهومه الواسع الذي يشمل كل إلغاء في أبواب النحو.

-معرفة أنواع عوامل الإلغاء من حروف وأفعال وجمل.

-دراسة أثر الإلغاء في الإعراب.

-سبر المعاني التي تنتج عن الإلغاء.

-تصنيف الأبواب التي يقع فيها الإلغاء.

-معرفة الموقع الإعراب للملغِي.

يتبع البحث المنهج الوصفي؛ حيث رصد الظاهرة موطن الدراسة وتتبعها وتصنيفها وتحليلها والوصول إلى أهم النتائج.

ينقسم البحث إلى مقدمة يعرف فيها بأهمية الموضوع، والخطة التي سار عليها، ثم تمهيد يعرف فيها بالموضوع، ويدرس فيها المعنى المعجمي والاصطلاحي للإلغاء، وأنواعه عند النحاة، وأثره في الكلام، ثم يقسم البحث إلى بابين: الباب الأول يدرس إلغاء الحروف، وينقسم إلى الفصل الأول ويدرس الإلغاء في الحروف الناسخة، والفصل الثاني يدرس المشبهات بليس، ويدرس الفصل الثالث إلغاء الاستثناء، ويدرس الفصل الرابع إلغاء حروف الجر، يدرس الفصل الخامس إلغاء نواصب الفعل المضارع، ثم الباب الثاني

يدرس إلغاء الأفعال والأسماء، يدرس الفصل الأول إلغاء الأفعال الناسخة، ويدرس الفصل الثاني إلغاء ظن وأخواتها، ويدرس الفصل الثالث إلغاء قلما وأخواتها، بينما يدرس الفصل الرابع إلغاء أسماء الشرط، ثم أهم النتائج التي توصل إليها البحث، ثم قائمة بالمصادر والمراجع، ثم فهارس البحث.

تمهيد

جرت العادة فى الدراسات السابقة فى التركيز على أثر العوامل النحوية فيما تدخل عليه، وتصنيف هذه العوامل إلى ما يعمل عملا واحدا، أو ما يعمل أكثر من عمل، سواء أكانت هذه العوامل حروفا أم أسماء أم أفعالا؛ ولذلك رأينا أن ندرس إلغاء عمل هذه العوامل وإضعافها بحيث لا تستطيع العمل فيما تدخل عليه، أو التأثير فيه سواء أكان ذلك من ناحية اللفظ أم من ناحيتى اللفظ والمحل. ولبيان معنى اللغو يجب أن نعرض لما قاله المعجميون والنحاة.

المعنى المعجمى: تعرضت المعاجم للمادة اللغوية التى اشتق منها اللغو:

يقال: لَغَوْتُ باليمين، ولَغا في القول يَلْغُو، ويَلْغَى لَغْوا، ولَغِيَ بالكسر يَلْغَى لَغاً ومَلْغاةً، وهذا يدل على أَن فعله لَغِيَ، إلا أَن يقال: إنه فُتح لحرف الحلق فيكون ماضيه لَغا ومضارعه يَلْغُو ويَلْغَى(١).

ومن ثم الفعل لغا حرفان صحيحان اللام والغين وحرف معتل، قيل: الواو فيكون لغا يلغو مثل دعا يدعو، وقيل: الألف فيكون لغى يلغى مثل سعى يسعى(٢)، وقيل: الياء فيكون لغِيَ يلغَى مثل رضي يرضى وهنا تكون الياء مقلوبة عن الواو لأن رضي أصلها رضو وقلبت الواو ياء لمناسبة الكسرة قبلها.

ويتعدى بحرف الجر، ومنه التعدي بالباء؛ فيقال:" لَغِيَ به، كَرَضِيَ، لَغًا: لَهِجَ به، و بالماءِ: أكثَرَ منه وهو لا يَرْوَى مع ذلك(٣) لغي بـ على وزن فعِل مكسور العين، مصدره لغًا، ومنه لغي بالماء إذا أكثر منه ولم يكن مع ذلك شبع ولا ري.

وكذلك يتعدى بفي، ومنه في كتاب الله سبحانه وتعالى:﴿ لا تَسْمَعُوا لهذا القرآن والغَوْا فيه﴾(٤) أي الغطوا بالباطل من القول إذا سمعتموه؛ كي لا تتأثروا به؛ فَتَغْلِبوه وترتاحوا منه.

ويتعدى بالهمزة فيقال: قد أَلغَى له شاة، أي أسقط فلم يعتد بها؛ فهي مُلْغَى؛ قال ذو الرمة يهجو هشام بن قيس المَرَئي أَحد بني امرئ القيس بن زيد مناة:

ويَهْلِكُ وَسْطَها المَرئيُّ لَغْواً كما أَلْغَيْتَ في الدِّيةِ الحُوارا (٥)

وألغى هنا بمعنى أسقط، وهو متعدٍ لمفعول واحد على وزن أفعل، واسم الفاعل منه ملغى على وزن مُفعل.

والأمر الغوا، قال تعالى: ﴿ والغَوْا فيه﴾(٦) الغوا فعل أمر يكون بالفتح الغَوا وبالضُم الغُوا بناء على أصل الألف.

واستفعل منه" استلغى، أراده على اللغو، ومنه قول حميد بن ثور الهلالي:

وإنّي إذا اسْتلغانى القومُ في السرى برمتُ فألفَوني على السرِ أعْجما(٧).

وفاعل منه لاغى، والملاغاة المهازلة، وهو يلاغى صاحبه قال رؤبة:

جدَّ فلا يلهو ولا يلاغى (٨).

أما المصدر فيقولون: لَغا يَلْغُو لَغْواً (٩) ولَغِيَ بالكسر يَلْغَى لَغاً (١٠) واللغى كالفتى(١١) وذلك الشيء لك لَغْوٌ ولَغاً ولَغْوَى(١٢) ومن ثم المصدر اللغو واللغا واللغى واللغوى، يكون بالواو، والألف الممدودة، والمقصورة؛ بناء على الأصل على وزن فعل، كذلك اللغوى كالتقوى على وزن فعلى.

وقيل" اللاَّغِية واللَّواغِي بمعنى اللَّغْوِ مثل: راغِيةِ الإبل ورَواغِيها بمعنى رُغائها(١٣)؛ فاللاغية هنا مصدر بمعنى اللغو كالعاقبة والجمع اللواغى.

والمصدر الميمي مَلغاة في حديث سلمان:" إيّاكُم ومَلْغاةَ أَوَّلِ الليلِ"(١٤)، يريد به اللغو (١٥) مَلْغاة: مَفْعلة مِن اللَّغْو والباطل، يريد السَّهَر فيه فإنه يمنع من قِيام الليل.

وقد يحمل اللغو على الإلغاء، جاء في تاج العروس:"واللغَى الالغاء يريد أنه بمعنى الملغى يقال: ألغيته فهو لغَى(١٦)، وهذا كثير في اللغة تقول: ثري إثراء وأنبت نباتا.

واسم الفاعل لاغٍ، والنسب إليه لاغية؛ ففي التنزيل العزيز: ﴿لا تسمع فيها لاغِيةً﴾([١٧]) هو على النسب أَي كلمة ذات لَغْو، وقيل: أَي كلمة قبيحة أَو فاحشة، وقال قتادة: أَي باطلاً ومَأْثماً، وقال مجاهد: شَتْماً، وهو مثل تامِر ولابِن لصاحب التمر واللبن.

وقد ورد اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول في:" والحَمُولةُ المائرةُ لهم لاغيةٌ ([١٨])أَي مُلغاة لا تُعَدُّ عليهم ولا يُلْزَمُون لها صدقة، ففاعلة بمعنى مفعولة.

ومن ثم لغا متصرف يأتي منه المصدر والمشتقات مصدرا صريحا وميميا واسم فاعل واسم مفعول...ويحمل أيضا معنى اللغو على الإلغاء.

ولكن ما معنى اللغو؟ ورد للغو عدة تعريفات:

الأول: لغا: اللغو واللغا السقط، وما لا يعتد به من كلام وغيره، ولا يحصل منه على فائدة ولا نفع ([١٩]) إذا نظرنا إلى هذا الكلام نجد عدة أمور:

أنه السقط وهو غير الموجود، وهنا نطرح سؤالا هل كل سقط لا تأثير له؟

من خلال النظر إلى النحو العربي نجد ما يطرح من الكلام نوعان:

أ- لا تأثير له بطرحه، أي لا يؤثر في بناء الجملة ويكون حذفه إبطالا لأثره، مثل حذف حرف الجر من الفعل؛ فيضعف الجر وينتصب ما بعده على المفعولية أو نزع الخافض إلا في لهجات قليلة، كمن سئل فقيل له: كيف أصبحت؟ فقال: خيرٍ والحمد لله، أو ضرورة كما في قول الفرزدق:

أشارتْ كليبٍ بالأكفِّ الأصابع .

ب- ما له تأثير بعد طرحه: أي أن ما يسقط أي يحذف من الكلام له تأثيره، كحذف الفعل في باب المدح والذم والترحم فينصب الفعل وجوبا بفعل محذوف، وكرفع الفاعل بفعل محذوف في مثل :﴿ وَإِذَا النُّجُومُ انكَدَرَتْ﴾ ([٢٠]) أو رفع نائبه في مثل ﴿وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ﴾([٢١])، إلى غير ذلك من أبواب النحو العربي.

وعضد المعنى الأول – وهو أن لا تأثير له في الإعراب– ما بعدُ من قوله" وما لا يعتد به من كلام وغيره "؛ فهذا اللغو لا يعتد به سواء سقط من الكلام أم وجد؛ ومن ثم فلا تأثير له في بناء الجملة؛ فهو كلام لا يعتد به ولا تأثير له، وذلك مثل إلغاء إنّ فلا تعمل، وإلغاء كان فلا تنسخ، وغير ذلك كثير.

وهنا نشير أن الإلغاء نوعان: كلي مثل إلغاء عمل النواسخ، وجزئي مثل تعليق ظن وأخواتها عن العمل؛ فتعمل في المحل ولا تعمل في اللفظ.

ثم قوله" ولا يحصل منه فائدة ولا نفع" هذا الكلام ننظر إليه من زاوينين الأولى: ناحية العمل والتأثير في بناء الجملة: وهو حادث؛ فالملغى لا تأثير له في الإعراب، الثانية من ناحية المعنى: فهو موضع نظر؛ إذ الملغى يحدث به معنى لم يكن موجودا قبل إلغائه، فدخول ما على النواسخ تزيد من توكيد الكلام والإحاطة به، ودخول كان بين المبتدأ والخبر تجعل زمن الكلام في الماضي، وإلغاء ظن وتأخيرها يدل على أن المتكلم بدأ كلامه متيقنا ثم أدركه الشك.

وهذا يكون لأن" ما كان من الكلام غير معقود عليه([٢٢]) لخروجه على غير جهة الاعتماد من فاعله([٢٣]). ومن ثم الملغى لا تأثير له في بنية الكلام ويؤدي معنى غير موجود قبل وجوده لأنه غير معتمد عليه.

الثاني: اللغو هو الإبطال: في لسان العرب" أَلْغَيْتُ الشيء: أَبطلته. وكان ابن عباس– رضي الله عنهما– يُلْغِي طَلاقَ المُكْرَه أَي يُبْطِله. وأَلغاه من العدد أَلقاه منه" ([٢٤]) فألغى أي أبطل ، والمبطل هو ما لا أثر له فوجوده كعدمه، ومنه إلغاء الطلاق للمكره، والملغى من العدد هو المبطل الساقط الذي لا أثر له .

المعنى الاصطلاحى: يمكن استخلاصه من خلال المسميات التى أوردها النحاة له وتتمثل فيما يأتى:

عدم الذكر:معناه أن اللغو يجعل العامل كأنه غير موجود فلا يتأثر به، يقول سيبويه: "فالظروف تلغى حتى يكون المتكلم كأنه لم يذكرها فى هذا

الموضع" ([٢٥])؛فاللغو يجعل العامل من حيث التأثير كأنه غير موجود ولا ذكر له، ومن ثم فإنه لا أثر له فيما بعده، ويؤكد ذلك السيوطى فى قوله : " إذا كررت إلا فلها حالان: أحدهما أن تكون للتأكيد فتجعل كأنها زائدة لم تذكر"([٢٦])؛ فقوله: كأنها لم تذكر مجاز؛ فهى مذكورة لكن لا تأثير لها .

عدم التغيير: وهو عدم قدرة العامل على الوصول إلى معموله؛ فلا يستطيع أن يغير فيه، قال سيبويه: " هذا باب ما لا تغير فيه لا الأسماء عن حالها التى كانت عليها قبل أن تدخل لا " ([٢٧]) فيكون دخولها كخروجها لا عمل لها فى اسم ولا خبر؛ فاللغو هنا هو عدم القدرة على العمل؛ ومن ثم تغيير الأحكام المترتبة على دخول هذا العامل مثل دخول لا النافية للجنس، وعدم قدرتها على تغيير حكم ما بعدها.

العدل: أى العدل عن الحكم الذى يترتب على دخول العامل إلى الحكم الذى كان قبله، يقول ابن يعيش:" وإنما رفع وعدل إلى الابتداء محافظة على اللفظ، ولا يكون هذا فى غير هذه الأفعال فلا تقول: أعطيت لزيدٌ درهمٌ؛ لأن ذلك لا يؤدى المعنى ويفسد الكلام"([٢٨]) ؛ فتأخر الأفعال القلبية يؤدى إلى إلغاء عملها، والعدل عن الحكم المترتب عليها إلى ما قبل دخولها، وهو الابتداء والخبر، ولا يكون ذلك فى غير هذه الأفعال لعدم صحة المعنى .

عدم العمل :وهذا ما أشار إليه الخليل، وفيه دلالة على إدراك القدماء للمصطلح، وأصالته عندهم، قال سيبويه:" وقال الخليل: إنما لا تعمل فيما بعدها كما أن أرى إذا كانت لغوا لم تعمل" ([٢٩]).

فإنَّ حين تدخل عليها(ما)لا تعمل فيما بعدها، وهذا هو اللغو، وليس عدم العمل هو إلغاء ، وإنما تدخل لمعنى جديد وهو التوكيد، قال الجرجانى عن ما : " مشبهة بليس من وجهين، فإذا بطل أحدهما بطل العمل المستحق بها ... فعاد إلى أصله، وهو أن لا يعمل شيئا" ([٣٠]) فاللغو عدم العمل والتأثير فى الإعراب .

الإهمال: ويقصد به زوال الاختصاص وعدم التأثير فى الإعراب، قال ابن هشام: " لكنْ مخففة فتهمل؛ وذلك لزوال اختصاصها بالجملة"([٣١]) فالإهمال عدم قدرة العامل على العمل لفقدان اختصاصه بما اختص به، مثل إلغاء إنَّ، قال السيوطى: " تخفف إنَّ المكسورة فيبطل اختصاصها بالجملة الابتدائية، ويغلب إهمالها وقد تعمل على قلة، وإذا أهملت لزمت اللام فى ثانى الجزأين بعدها فرقا بينها وبين إنْ النافية؛ لالتباسها حينئذٍ بها"([٣٢]) فالإهمال أو اللغو يهيئ العامل للدخول على ما لا يدخل عليه؛ فتقول: إنما يقول زيد؛ لفقد الاختصاص لدخول ما؛ ومن ثم فقدان العمل.

الكف: وهو بمعنى اللغو " فما تكون كافة للعامل عن عمله فمن ذلك كفها الأحرف الستة إن وأخواتها عن عملهن"([٣٣]). ويتضح معنى الكاف فى قولهم: " الكافة تبطل العمل حتما " ([٣٤]) فالكف لابد فيه من سبب يسمى كافا أو مبِطلا، ومكفوفا وهو الذى بطل عمله مثل ما تكون كافة، وإن وأخواتها مكفوفات عن العمل وأيضا رب تكون مكفوفة بما؛ فكذلك تكون الأفعال القلبية مكفوفة عن العمل([٣٥]) فالكف منع العامل من الوصول إلى العمل فى معموله، والتأثير فيه.

الإلغاء: قال سيبويه: "واعلم أن المصدر قد يلغى كما يلغى الفعل" ([٣٦]) أى مصدر أفعال القلوب. واختلف فى معنى الإلغاء؛ جاء فى الأصول " الإلغاء إنما هو أن تأتى الكلمة لا موضع لها من الإعراب إن كانت مما تعرب ، وأنها متى أسقطت من الكلام لم يختل، وإنما يأتى ما يلغى من الكلام تأكيدا أو تبيينا ....، والتى تلغى تنقسم إلى اسم وفعل وحرف وجملة، الاسم نحو هو إذا كان الكلام فصلا، والحرف نحو ما فى قوله تعالى: ﴿ فبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾([٣٧]) والفعل نحو كان، والجملة نحو زيدٌ ظننت منطلق" ([٣٨])، يتحدث عن الإلغاء من ناحية الموضع الإعرابى، وأن الملغى لا موضع له من الإعراب مثل كان الزائدة، والجملة الاعتراضية وغير ذلك، ولم يتعرض للإبطال، فما فى الآية الكريمة فبما نقضهم غير ملغية لحرف الجر، وهو إذا

كانت فصلا قد لا تلغى إعراب ما بعدها تقول : كان محمد هو الكريم؛ فتكون توكيدا أو بدلا، وما بعدها خبر منصوب ، فالإلغاء عنده يتركز على عدم إلغاء المحل الإعرابى للملغى، وهذا ما يعارضه ابن يعيش فى قوله : " وكذلك المصدر حكمه حكم الفعل؛ فيجوز إلغاؤه حيث جاز إلغاء الفعل، ومعنى إلغائه إبطال عمله لا إبطال إعرابه" (٣٩) .

فالإلغاء كما يقصد سيبويه وابن يعيش إنما هو إلغاء العمل لا إبطال الإعراب، ويلغى معه المحل الإعرابى، تقول: زيد ظننت كريم، ظننت فعل وفاعل فلهما إعراب ولكن لا محل لهما من الإعراب لكونهما جملة اعتراضية توسطت بين الفعل والفاعل، وتقول: " متى زيد ظنك ذاهب، وزيد ذاهب ظنى ... فظنك مصدر منصوب بفعل مضمر ملغى، فالظن مصدر لفعل، ولما كان الظن بدلا من اللفظ بفعله ألغى حملا عليه"(٤٠) ، ومن ثم فالإلغاء هو إبطال عمل العامل لا إبطال إعرابه، يقول ابن هشام: " إلغاء أفعال القلوب.... عبارة عن إبطال عملها فى اللفظ والمحل لتوسطها بين المفعولين أو تأخرها عنهما" (٤١) ، ومن ثم يدرس البحث العوامل التى لها أثر إعرابى، ولعوارض ما فى بناء الجملة يلغى عملها؛ فلا يكون لها أثر إعرابى سواء فى اللفظ أم فى المحل . ومن ثم فالإلغاء هو إبطال لعمل العامل سواء فى المحل أو اللفظ .

التعليق: نوع من الإلغاء، ولكنه أخص، يقول ابن يعيش: " التعليق ضرب من الإلغاء، والفرق بينهما أن الإلغاء إبطال عمل العامل لفظا وتقديرا، والتعليق إبطال عمله لفظا لا تقديرا فكل تعليق إلغاء، وليس كل إلغاء تعليقا، ولما كان التعليق نوعا من الإلغاء لم يجز أن يعلق من الأفعال إلا ما جاز إلغاؤه، وهى أفعال القلوب وهى علمت وأخواته"(٤٢) ومن ثم الإلغاء أعم وأوسع إذ هو إبطال فى اللفظ والمحل، بينما التعليق إبطال فى اللفظ دون المحل؛ وذلك كما فى الأفعال القلبية لاعتراض ما له صدر الكلام بينها وبين معموليها.

يقول ابن هشام: " إنما سمى هذا الإهمال تعليقا؛ لأن العامل فى نحو قولك: علمت ما زيد قائم عامل فى المحل وليس عاملا فى اللفظ؛ فهو عامل لا عامل ، فشبه بالمرأة المعلقة التى لا هى مزوجة ولا مطلقة "([٤٣]). فالتعليق العامل فيه عامل ولا عامل، أى عامل فى المحل لا عامل فى اللفظ .

ومما سبق نستطيع أن نعرف اللغو أنه منع العامل من التأثير فيما يعمل فيه فى اللفظ والمحل أو فى اللفظ فقط؛ وذلك بسبب عارض فى بناء الجملة مثل التقديم أو التأخير أو الزيادة أو الإدخال، ونقصد به إدخال عنصر جديد فى بناء الجملة يفيد معنى جديدا؛ فيلغي عمل ما دخل عليه، سواء أكان هذا العامل يعمل عملا واحدا مثل حروف الجر، وحروف النصب، أم يعمل عملين مثل إن وأخواتها، وكان وأخواتها، وسواء أكان هذا العامل حرفا مثل الحروف الناسخة، أم اسما مثل أسماء الشرط، أم فعلا مثل ظن وأخواتها.

ويدرس البحث إلغاء العوامل سواء فى ذلك ما يعمل الجر مثل حروف الجر، أم النصب مثل إلا الاستثنائية، أم الرفع مثل قلما، أم الجزم مثل أسماء الشرط مَن وأى.

وأيضا يدرس إلغاء ما يعمل عملا واحدا مثل الجر، أو ما يعمل عملين مثل النصب والرفع مثل إن وأخواتها، أو الرفع والنصب مثل كان، أو نصب معمولين مثل ظن وأخواتها .

ويدرس البحث إلغاء عمل الحروف، ثم إلغاء عمل الأفعال، ثم إلغاء الأسماء.

الباب الأول

إلغاء الحروف

الحروف العاملة هي الحروف المؤثرة في الإعراب؛ فتعمل النصب والجزم والجر، وتدخل على هذه الحروف بعض التغيرات التي تعطلها عن العمل ، فتبطل النصب والجر، وتدخل معان جديدة على الكلام، ونتاول دراسة الإلغاء في الحروف بـ:

الفصل الأول

إلغاء الحروف الناسخة

تدخل الحروف الناسخة على الجملة الاسمية فتنسخ حكمها، فتنصب الاسم وترفع الخبر، لإضافة معنى جديد مثل التوكيد أو التشبيه أو التمنى أو الترجى، وهذه الحروف العاملة يلغى عملها فيكون ما بعدها جملة اسمية من مبتدأ وخبر، أو تهيأ للدخول على الجملة الفعلية، وذلك إذا لحقها ما الكافة، أو خففت .

أولا: الإلغاء بما الكافة: يقول صاحب الأمالى: " ما تكون كافة للعامل عن عمله، فمن ذلك كفها الأحرف الستة إن وأخواتها عن عملهن، فإما أن يرتفع الاسم بعدهن بالابتداء، وإما أن تقع بعدهن الجملة الفعلية"(٤٤) .

الحروف المشبهة بالفعل إن وأن ولكن وكأن وليت ولعل، تلحقها ما فتعزلها عن العمل، ويبدأ بعدها الكلام، وتصير بدخول ما عليها حروف ابتداء، وتقع الجملتان الابتدائية والفعلية بعدها، ويزول عنها الاختصاص بالأسماء، ولذلك يلغى عملها فيما بعدها، وذلك نحو قولك: إنما وأنما وكأنما وليتما ولعلما (٤٥). ومن ثم عملت هذه الحروف لشبهها بالفعل، واختصاصها بالاسم؛ فإذا أدخلت ما جاز دخولها على الفعل؛ فلذلك يبطل عملها .

وقد اختلف العلماء " فمنهم من ذهب إلى أنه يجوز فى جميعها الإعمال والإلغاء، فتقول: أنما زيد قائم برفع زيد ونصبه، وكذلك سائر أخواتها، وهو مذهب الزجاجى، ومنهم من ذهب إلى أن ليت ولعل وكأن يجوز فيها الإلغاء والإعمال نحو ليتما زيدا قائم، ولعلما زيدا قائم، وكأنما زيدا قائم برفع زيد ونصبه فى جميع ذلك، ولا يجوز فيما عداها إلا الإلغاء، وهو مذهب أبى بكر وأبى إسحاق، ومنهم من ذهب إلى أن ليت وحدها يجوز فيها الإلغاء والإعمال فتقول: ليتما زيدا قائم، وليتما زيد قائم، وما عداها لا يجوز فيها إلا الإلغاء، وهو مذهب الأخفش، وذلك أنه لم يسمع الإلغاء والإعمال إلا فى ليت وحدها"([٤٦]) .ونرى ما يراه الأخفش من وجوب إلغاء الجميع عدا ليت فيجوز فيها الإعمال والإلغاء، لسماع ذلك عن العرب .

ونتناول هذه الأحرف بعد دخول ما عليها فنجد:

- **إن:** تدخل عليها ما فتكفها عن العمل ([٤٧]) ، وذلك كما فى قوله تعالى:﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَـهٌ وَاحِدٌ ﴾ ([٤٨]) أصل التركيب إن الله إله واحد، ولتكرار التوكيد وإزالة أى شك من نفس المخاطب دخلت ما ؛ فكفت إن عن العمل فارتفع ما بعدها على الابتداء (الله) والخبر (إله).

وقد تدخل إنما على الجملة الفعلية، قال أمية بن أبي الصلت:

إنما يُدافعُ عن أحسابِهم أنا أو مِثلى .

المراد ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا؛ فأنا هنا فى محل رفع فاعل يدافع، لا تأكيد الضمير أنا فى الفعل([٤٩])، فإن مختصة بالدخول على الجملة الاسمية إذا كانت عاملة، ولما دخلت ما ألغيت عملها، وهيأتها للدخول على الجملة الفعلية؛ فوليها الفعل (يدافع) .

- **أن:** أنما المفتوحة تقدر تقدير المفردات، وهى وما بعدها فى تأويل المصدر كما كانت كذلك، فتفتحها فى كل موضع يختص بالمفرد نحو قوله تعالى:﴿ يُوحَى إِلَىَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَـهٌ وَاحِدٌ ﴾ ([٥٠]) فتفتح ههنا لأنها فى موضع رفع ما لم يسم فاعله، ومن ثم فأن وأنما كل منهما مع ما

بعده فى تأويل المصدر إلا أن أن عاملة، وأنما مكفوفة عن العمل، فقد كانت أن يليها الاسم والخبر، وأنما يليها المبتدأ والخبر والفعل، فإلهكم مبتدأ وإله خبر، وأنما إلهكم إله واحد فى موضع نائب فاعل ليوحى .

ومن دخول أنما على الجملة الفعلية قول عمرو بن الإطنابة:

"أبلغْ الحارثَ بنَ ظالمٍ المو عـدَ النـاذرَ النـذورَ عليَّـا

أنَّمـا تقتـلُ النيـامَ ولا تقتـلُ يقظـانَ ذا سـلاحٍ كميَّـا

لا تكون أنما ههنا إلا مفتوحة لأنها فى موضع المفعول الثانى لأبلغ، فهى فى موضع المصدر لأن المراد أبلغه هذا القول([٥١])، ومن ثم فأنما تفتح فى كل موضع تفتح فيه أن، وهى وما بعدها فى موضع إعراب، إلا أنها مكفوفة عن العمل فهيئت للدخول على الجملتين الاسمية والفعلية .

- **لكن:** إذا دخلت ما عليها كفتها عن العمل ، قال ساعدة بن جؤية:

ولكنما أهلى بوادٍ أنيسُه ذئابٌ تَبغَى الناس مثنى وموحدُ

أولاها المبتدأ والخبر حين كفها عن العمل([٥٢]) وقد كانت قبل تنصب الاسم وترفع الخبر .

وتهيؤها للدخول على الفعل" إن شئت قلت: لكنما قال زيد، فيليها الفعل والفاعل، قال امرؤ القيس:

ولكنَّما أسعى لمجدٍ مؤثلٍ" ([٥٣]).

لكن مكفوفة، وما كافة، هيأت للدخول على الجملة الفعلية.

- **لعل:** قال سيبويه " وأما لعلما فهو بمنزلة كأنما، وقال الشاعر :

تحللْ وعالجْ ذاتَ نفسِك وانظرنْ أبا جعلٍ لعلَّما أنتَ حالمُ

إنما تنصب هذه الأدوات الأسماء وترفع الأخبار بشرط ألا تقترن بما الحرفية؛ فإن اقترنت بهن بطل عملهن ([٥٤]) فيرتفع ما بعدهن، فأنت ضمير فى موضع المبتدأ وحالم خبر مرفوع، ولعل مكفوفة عن العمل .

وتدخل على الجملة الفعلية، إن شئت قلت لعلما قام، وأنشد الفرزدق :

أعدْ نظرا يا عبدَ قيس لعلما أضاءتْ لك النارُ الحمارَ المقيدا

أولاها الفعل الذى لم يلها قبلُ، ولا تكون ما ههنا بمعنى الذى لأن القوافى منصوبة، ولا يجوز أن تكون لعل بمعنى الشأن، وتكون ما نافية والحمار اسمها، وأضاءت الخبر؛ لأن ما لا يتقدم خبرها على اسمها، والمعنى أنهم أهل ذلة وضعف، لا يأمنون من يطرقهم ليلا؛ فلذلك قيدوا الحمار وأطفأوا النار(٥٥)؛ ومن ثم ما كافة ولعل مكفوفة هيئت للدخول على الجملة الفعلية.

- **ليت:** قال سيبويه: " وأما ليتما زيدا منطلق، فإن الإلغاء فيه حسن"(٥٦)، وقال ابن يعيش: " والإعمال أحسن لقوة معنى الفعل فيها وعدم تغيير معناها، ألا ترى أن الاستدراك والتشبيه والتمنى والترجى على حاله فى لكنما وكأنما وليتما ولعلما، ولم يتغير كما يتغير فى إنما، فأما قول النابغة الذبياني:

قالتْ ألا ليتما هذا الحمامَ لنا إلى حمامتِنا ونصفه فقد

الشاهد قوله: ألا ليتما هذا الحمام لنا، وأنه قد روى على وجهين النصب والرفع، فالنصب على وجهين أحدهما إعمال ليت لبقاء معناها، والآخر أن تكون ما زائدة مؤكدة، وقد كان رؤبة ينشده مرفوعا، ورفعه على وجهين أحدهما أن يكون ما موصولة بمعنى الذى وما بعدها صلة والتقدير ألا ليت الذى هو الحمام، والآخر على إلغاء ليت وكفها عن العمل(٥٧)؛ ومن ثم إذا دخلت ما على ليت جاز فيها الإعمال والإلغاء، وقد روى البيت بالنصب على إعمال ليت، أو أن تكون زائدة مؤكدة غير كافة مثل : فبما نقضِهم، أو تكون ما موصولة فى موضع نصب اسم ليت وما بعدها صلة له، أو على إبطال ليت ورفع الحمام .

وليت تكون باقية مع ما على اختصاصها بالجملة الاسمية؛ فلا تدخل على الجملة الفعلية؛ فلذلك أبقوا عملها، وأجازوا فيها الإهمال حملا على أخواتها(٥٨)؛ لذلك لا يجوز ليتما قام زيد، وليتما ظهر الحق لبقاء اختصاصها بالاسم .

ومما سبق نلاحظ أن إنما وأنما ولكنما ولعلما مكفوفات عن العمل؛ فيدخلن على الجملتين الاسمية والفعلية لزوال اختصاصهن بالاسم، بينما ليتما يجوز فيها الإعمال والإلغاء لبقاء اختصاصها بالاسم، وأن معنى الكف هنا هو الإلغاء لفظا ومحلا؛ فلا تعمل فى شىء ظاهر أو مقدر .

ثانيا: التخفيف: من الأسباب التى تلغي عمل الحروف الناسخة المنتهية بالنون المشددة، ويقصد به حذف أحد نونيها، وهذه الحروف هى:

- **إن:** مما حذف منه أحد المثلين من مضاعف الحروف إنَّ، حذفت النون المتطرفة([٥٩]) وتصبح مخففة فتدخل على جملتين فعلية واسمية، أما إذا دخلت على الفعلية فيجب إلغاء عملها نحو: إن كان زيد لقائما، وأما إذا دخلت على الاسمية جاز إعمالها خلافا للكوفيين اعتبارا للأصل، وجاز ترك إعمالها نظرا إلى زوال المشابهة اللفظية للفعل بعروض التغيير عليه ([٦٠]) .

ومن ثم إذا خففت إنَّ جاز فيها حكمان :

الأول: الإلغاء إذا دخلت على الجملة الفعلية قال تعالى: ﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾([٦١]) وإن وجدنا مخففة من الثقيلة واسمها محذوف، والفعل الواقع بعد المكسورة المخففة يجب أن يكون من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، وجوز الكوفيون غيره([٦٢])، وقيل لا يليها إلا الماضى، وأن ما ورد من المضارع يحفظ ولا يقاس عليه، وقال أبو حيان: ليس بصحيح([٦٣]).

الثانى: جواز الإعمال والإلغاء: وذلك إذا دخلت على جملة اسمية فتقول: إنْ زيدا لكريم، وإنْ زيدٌ لكريم، قال الله تعالى: ﴿ وَإِنَّ كُلّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ ([٦٤]) على قراءة من خففها وأعملها، والمعنى إن جميع المختلفين فى الكتاب والله ليوفينهم ربك أعمالهم من حسن وقبيح وإيمان وجحود ([٦٥]) وقال تعالى: ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾([٦٦]) والمعنى إنَّ الشأن كل نفس لعليها رقيب ([٦٧]) على قراءة من خفف وألغى عملها؛ فيكون اسمها ضمير الشأن محذوفا، والجملة الاسمية بعده الخبر.

وإذا أهملت لزمت اللام فى ثانى الجزأين بعدها فرقا بينها وبين إن النافية التى تجىء بمعنى ما كالتى فى قوله تعالى:﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فيما إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فيه ﴾([٦٨])، وليست هذه اللام بالتى تدخل على خبر إنَّ المشددة التى هى للابتداء؛ لأن تلك كان حكمها أن تدخل على إن فأخرت إلى الخبر لئلا يجتمع تأكيدان، إذ كان الخبر هو المبتدأ فى المعنى، أو ما هو واقع موقعه وراجع إليه([٦٩]).

ومن ثم إذا أهملت إنْ وأُلغي عملها لزمتها اللام الفارقة بينها وبين إن النافية حتى لا يحدث لبس، وليست تلك اللام التى تدخل فى خبر إن الثقيلة، فالأخيرة هى اللام المزحلقة التى زحلقت إلى الخبر حتى لا يجتمع تأكيدان .

وإذا أمن اللبس " لم تلزم اللام الفارقة كقول الطرماح :

أنا ابنُ أباة الضيمِ من آلِ مالكٍ وإنْ مالكٌ كانت كرامَ المعادنِ

لأن المقصود هنا المدح، ولو كانت نافية كان هجوا([٧٠])؛ فقرينة المعنى تدل على أن إنْ هى المخففة من الثقيلة وليست النافية؛ لذلك جاز حذف اللام الفارقة لعلم السامع بذلك، ومن ثم تخفف إن فيلغى اختصاصها بالجملة الاسمية، ويجوز أن تدخل على الفعلية وهنا يلغى عملها، وتدخل على الاسمية فيلغى عملها وتعمل، وإذا أهملت لزمتها اللام الفارقة .

- **أن:** يلغى عملها فى الظاهر دون المضمر، يقول سيبويه: " حذفوا كما حذفوا الإضمار، وجعلوا الحذف علما لحذف الإضمار"([٧١]) فأن المخففة عاملة وجوبا، وأنَّ المفتوحة إذا خففت بقيت على ما كانت عليه من وجوب الإعمال، لكن يجب فى اسمها ثلاثة أمور :

أن يكون ضميرا لا ظاهرا ، وأن يكون بمعنى الشأن، وأن يكون محذوفا، ويجب فى خبرها أن يكون جملة لا مفردا ([٧٢]) .

ومن ثم إذا خففت أن فإنه يلغى عملها فى الظاهر، وتعمل فى ضمير الشأن، ويكون خبرها جملة اسمية أو فعلية ، فمن دخولها على الجملة الاسمية قول الأعشى: "

فى فتيةٍ كسيوف الهندِ قد علموا أنْ هالكٌ كلُ من يحفى وينتعلُ(٧٣)

أى أنه هالك، فالهاء مضمرة، وهالك مرفوع لأنه خبر فتية، والتقدير كل من يحفى وينتعل هالك، وأيضا تدخل على الجملة الفعلية، قال تعالى: ﴿ أَفَلا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلا ﴾(٧٤) أى أنه لا يرجع؛ فألغي عملها فى الظاهر وعملت فى المضمر، والجملة الاسمية فى موضع الخبر وليست هذه التى تنصب الفعل لكون الفعل بعدها مرفوعا .

وقد تدخل أيضا على جملة شرطية تقول: قد علمت أنْ من يأتنى آته، من قبل أن فيها إضمار الهاء، ولا تجئ مخففة هنا إلا على ذلك (٧٥) التقدير أنه من يأتنى؛ فالاسم ضمير الشأن محذوفا، والجملة الشرطية فى موضع الخبر .

ومن ثم تخفف أنَّ، فيلغى عملها فى الظاهر، وتعمل فى ضمير الشأن محذوفا، وتدخل على الجملتين الاسمية والفعلية، وتدخل أيضا على الجملة الشرطية .

- **كأن:** تخفف؛ فيجوز فيها الإعمال والإلغاء؛ وذلك لأن الحروف بمنزلة الفعل، فلما حذف من نفسه شيء لم يغير كما لم يغير عمل لم يك ولم أبل حين حذف، وأما أكثرهم فأدخلوها فى حروف الابتداء حين حذفوا كما أدخلوها فى حروف الابتداء حين ضموا إليها ما (٧٦)؛ فحين شبهها بالفعل أعملها رغم الحذف، كما تحذف بعض حروف الفعل ولا يلغى عمله مثل لم يك ولم ينس، ومن أدخلها فى حروف الابتداء ألغى عملها .

جاء فى شرح المفصل" إذا خففت ففيها وجهان أجودهما إبطال عملها ظاهرا ، وذلك لنقص لفظها بالتخفيف"؛ فتقول كأنْ زيدٌ أسدٌ، والمراد كأنه أسدٌ أى الشأن والحديث ... ويجوز إعماله.

وشبيه ذلك قول الشاعر ابن صريم اليشكرى :

ويومـــا توافينـــا بوجـــهٍ مقســـمٍ كأنْ ظبية تعطو إلى وارقِ السلم

فمن رفع فعلى الخبر واسمها محذوف مقدر، والمعنى كأنه ظبية تعطو، ومن نصب فعلى أنه اسمها والخبر محذوف منوى، كأنه قال: كأن ظبية هذه المرأة، فهذه المرأة الخبر(٧٧)، ومنه قول الشاعر(لم ينسب لشاعر معين) الذى أنشد مرة مرفوعا على الإلغاء فى المظهر ومرة منصوبا على الإعمال فى الظاهر:

ووجـــــهٍ مشـــــرقِ النحـــــرِ كـــأنْ ثـــدياه حقـــانِ

وروى كأن ثدييه حقان(٧٨).

وقد يليها الجملة الفعلية، فتعمل فى ضمير شأن محذوف كقوله تعالى: ﴿كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ﴾(٧٩) وقال الحرث بن مضاض:

كـأنْ لـم يكـنْ بـين الحجـونِ والصـفا أنيسٌ ولم يِسمُرْ بمكة سامرُ(٨٠)

اسم كأن ضمير الشأن، والجملة الفعلية فى موضع الخبر.

ومما سبق يتضح أن كأن المخففة يجوز فيها وجهان :

١- الإعمال فى الظاهر كما فى: كأن ثدييه حقان .

٢- الإلغاء: ومعناه إبطال عملها فى الظاهر لا فى المضمر، وأنها إذا كانت ملغاة دخلت على الجملتين الاسمية والفعلية، واسمها ضمير الشأن محذوفا .

- **لكن:** (٨١) قد يخففونها بالحذف لأجل التضعيف كما يخففون إن وأن؛ فيسكن آخرها كما يسكن آخرهما؛" لأن الحركة إنما كانت لالتقاء

الساكنين، وقد زال أحدهما فيبقى الحرف الأول على سكونه، ولا نعلمها أعملت مخففة كما أعملت إن؛ وذلك أن شبهها بالأفعال بزيادة لفظها على لفظ الفعل؛ لذلك لما خففت وسكن آخرها بطل عملها إلا أن معنى الاستدراك باقٍ على حاله" (٨٢)

ومن ثم إذا خففت لكنَّ ألغي عملها؛ لزوال شبهها بالفعل حيث أصبحت على حرفين، جاء فى أمالى ابن الشجرى " مما حذفوا تضعيفه وألغوه لكن" (٨٣)، ومعنى الإلغاء هنا كما يرى المرادى أنه لا عمل لها إذا خففت (٨٤) ، أو كما يرى ابن هشام أنها تهمل (٨٥)؛ ومن ثم أجمع العلماء على أنها إذا خففت ألغي عملها، ومعنى الإلغاء هنا أنه لا عمل لها فى مضمر ولا ظاهر .

ويكون فيها وجهان: **الأول:** العطف: دخلت فى باب العطف إذ كان حكمها أن تقع بين كلامين متغايرين، وهى فى العطف كذلك قال أبو حاتم، إذا كانت لكن يغيروا فى أولها؛ فالتخفيف فيه الوجه نحو قوله: ﴿ لكن الرَّاسِخُونَ فى الْعِلْمِ﴾(٨٦) لأنها بمنزلة بل من جهة أنها لا تدخل على الواو لأنها من حروف العطف، وهى للاستدراك مشددة كانت أو مخففة وليست للغلط، إلا أنها فى العطف مخففة، وما بعدها مخالف لما قبلها؛ لأن ذلك معنى الاستدراك(٨٧).

ومن ثم إذا خففت لكن ألغيت، وأصبحت عاطفة للاستدراك، بشرط ألا تدخل عليها الواو؛ حتى لا يجتمع عاطفان، ومنه قوله تعالى: ﴿ لَكِنِ اللَّهُ يَشْهَدُ ﴾(٨٨).

الثانى: إذا كانت معها الواو، فالعطف بها لا بلكن، فالاستدراك لازم والعطف عارض فيها (٨٩) ، فإذا دخلت الواو على لكن المخففة فالواو عاطفة ولكن للاستدراك، وهى لا تعطف هنا حتى لا يجتمع عاطفان قال السيوطى: لكن مخففة حرف ابتداء لا يعمل، بل لمجرد إفادة الاستدراك، وليست عاطفة لاقترانها بالعاطف كما فى قوله:﴿ ولكنْ كانوا همُ الظَّالِمين ﴾(٩٠).

ومما سبق يتضح لنا أن معنى التخفيف هو إلغاء لكن، وأن هذا الإلغاء هو إلغاء العمل فى الظاهر والمضمر، وفى اللفظ والمحل، فلا يكون لها أى عمل، إلا أن معنى الاستدراك باقٍ فيها، وهى عاطفة إذا لم تقترن بالواو، وغير عاطفة بل لمجرد الاستدراك إذا اقترنت بها .

لا النافية للجنس: تعمل عمل إن؛ فتدخل على الاسم والخبر، ويكون الاسم منصوبا أو مبنيا فى محل نصب، ويكون الخبر مرفوعا، وذلك بشروط معينة، إذا انتقض منها شرط بطل عملها.ويتحقق كفها عن العمل فى الحالات الآتية:

- **الإلغاء بالتعريف:** تعمل لا بشرط ألا يكون الاسم معرفة([٩١]) " فلا تعمل لا إلا فى نكرة؛ من قبل أنها جواب فيما زعم الخليل_ رحمه الله _فى قولك : هل من عبد أو جارية، فصار الجواب نكرة كما أنه لا يقع فى هذه المسألة إلا نكرة "([٩٢])، ويؤكد ذلك صاحب الأصول فيقول: " لا لا تنصب المعارف "([٩٣]) وقال ابن يعيش: " الاسم الذى يعمل فيه لا لا يكون إلا نكرة من حيث كانت تنفى نفيا عاما مستغرقا فلا يكون بعدها معين ، فلا فى هذا المعنى نظيرة رب وكم فى الاختصاص بالنكرة؛ لأن رب للتقليل ، وكم للتكثير، وهذا الإيهام أولى بها"([٩٤]). ومن ثم فإن لا لا تعمل إلا فى نكرة من قبل أنها جواب لرب، ورب لا تعمل إلا فى النكرات، وأيضا لأنها لنفى الجنس فتنفى نفيا عاما فلا يليها معين (معرفة)، وإذا وليها معين خرجت عن عملها وأبطلت. وإذا دخلت لا على معرفة وجب تكرارها مع بطلان عملها، مثل: لا زيد فى الدار ولا عمرو، ومذهب أبى العباس لا يلزم التكرار مع الإلغاء([٩٥])؛ ومن ثم يرتفع ما بعدها على الابتداء والخبر والواو عاطفة ولا لتوكيد النفى وعمرو معطوف مرفوع.

لما قرر أن المنفى إذا كان معرفة لم يجز فيه إلا الرفع، ويلزمه التكرير وردت ألفاظ ناقضة للقاعدة، وذلك أنها معارف مرفوعة، ولم تكرر وخُرِّجت،

مثل قولهم: لا نولك أن تفعل كذا، فهى كلمة تقال فى معنى لا ينبغى لك، وهى معرفة مرفوعة بالابتداء وما بعدها على الخبر، ولم يكرروا لا من حيث أنها جرت مجرى الفعل إذ كانت بمعناه، والفعل إذا دخل عليه لا لم يلزم فيه التكرار، فأجر (لا نولك) مجرى لا ينبغى لك لأنه فى معناه([٩٦]). الأصل فى القاعدة أن لا إذا دخلت على معرفة ألغي عملها ولزم تكرارها، ولكن وجدت تراكيب دخلت فيها لا على معرفة ولم تكرر مثل لا نولك أن تفعل كذا؛ وذلك لأنهم شبهوا لا نولك بلا ينبغى؛ فشبهوا دخول لا على الاسم بدخولها على الفعل، وإذا دخلت على الفعل لا تكرر، كذلك لم تكرر مع لا نولك؛ لأنها فى معناه .

وقد لا تكرر لدلالة السياق على التكرير نفسه، ومن ذلك قول الضحاك الرقاشي:

وأنتَ امروٌ منّا خُلقتَ لغيرِنا حياتُك لا نفع وموتُك فاجعُ

البيت لرجل من بنى سلول، والشاهد رفع ما بعدها لا من غير تكرير، وقد تقدم قبحه، والذى سوغه أن ما بعدها يقوم مقام التكرير فى المعنى؛ لأن قوله: حياتك لا نفع وموتك فاجع بمعنى لا نفع ولا ضرر، ويقول: إنه منا فى النسب إلا أن نفعه لغيرنا فحياته لا تنفعنا وموته يحزننا([٩٧]) الأصل هنا أن تكرر لا؛ فيقول لا نفع ولا ضرر، ولكن لما دل السياق (موتك فاجع) على المحذوف علم المخاطب به؛ فسوغ ذلك الحذف لدلالة المذكور على المحذوف.

وإن عطفت معرفة منفية على نكرة، وقد عملت فيها لا، لم تعملها فى المعرفة، وأعملتها فى النكرة، وذلك قولك: لا غلامَ لك ولا العباس لك ([٩٨]) .

ومن ثم إن وجد مثل هذا التركيب فإن لا تكون عاملة فى الشق الذى دخلت فيه على نكرة لعدم وجود ما يلغي عملها، وتكون لغوا فى الشق الثانى الذى دخلت فيه على معرفة فيكون العباس مبتدأ، ولك فى محل رفع خبر .

أما إذا ولى لا اسم معرفة وقد عملت فيه؛ فإنه يؤول بالنكرة، قال ابن يعيش: " وقد جاءت أسماء قليلة ظاهرها التعريف والمراد بها التنكير" (٩٩)، وقال صاحب شرح التسهيل: " وقد يؤول غير عبد الله وعبد الرحمن من الأعلام بنكرة؛ فيعامل معاملتها، فيركب مع لا إن كان مفردا "(١٠٠) وقد وردت أمثلة عديدة فى النحو العربى تؤول بالنكرة ومنه قول أمية بن أبي الصلت:"

لا هيثمَ الليلةَ للمطي

فإنه جعله نكرة كأنه قال: لا هيثم من الهيثمين"(١٠١)، أو " لا مثيل هيثم " (١٠٢) ، أو " أنه أراد أمثال هيثم فيمن يقوم مقامه فى الحداء للمطى" (١٠٣). ومنه بيت ابن الزبير الأسدى :

أرى الحاجاتِ عندَ أبى بيبٍ نكدنَ ولا أميةَ بالبلادِ

نصب أمية بلا، وهو علم على إرادة ولا أمثال أمية، يقول هذا لعبد الله بن الزبير حين أتاه مستمحنا، فلما مثل بين يديه قال: إنه قد نفدت نفقتى، ونقبت راحلتى، فقال أحضرها فأحضرها؛ فقال أقبل بها، فأقبل، ثم قال: أدبر بها فأدبر؛ فقال: ارقعها بسبت، واخصفها بلهب، وأنجد بها ببرد خفها، فقال له ابن فضالة: إنى أتيتك مستمحلا لا مستوصفا، فلعن الله ناقة حملتنى إليك؛ فقال ابن الزبير: إن وراكبها وانصرف عنه، وكان مبخلا؛ فذمه ومدح بنى أمية (١٠٤).

ومن ذلك قول العرب: " لا بصرة لكم ...، وقضية ولا أبا الحسن تجعله نكرة قلت: فكيف هذا، وإنما تعملها فى النكرة؛ فإذا جعلت أبا الحسن نكرة حسن لك أن تعمل لا، وعلم المخاطب أنه قد دخل فى هؤلاء المنكورين على، وأنه قد أجيب عنها كأنه قال: لا أمثال على لهذه القضية" (١٠٥).

(البصرة) و(أبا الحسن) وأمثال ذلك إذا عملت فيها لا؛ فإنها تخرج من تعريفها وتؤول بالنكرة فيعمها الشيوع؛ فتؤول قضية ولا أبا الحسن أى أمثال (أبا الحسن)، فلم يقصد أبا الحسن بعينه، وإنما نكرة فعملت لا، ولا يجوز أن تعمل وما بعدها معرفة .

"قضية ولا أبا الحسن لها، المراد على بن أبى طالب رضوان الله عليه، أى مثل أبى الحسن، كأنه نفى منكورين كلهم فى صفة على، أى لا فاضل ولا قاضى مثل أبى الحسن، فالمراد بالنفى هنا العموم والتنكير لا نفى هؤلاء المعرفين، وعلم المخاطب أنه قد دخل هؤلاء فى جملة المنكورين، وليس المعنى على نفى كل من اسمه هيثم أو أمية، وإنما المراد نفى منكورين كلهم فى صفة هؤلاء، فالعلم إذا اشتهر بمعنى من المعانى ينزل منزلة الجنس الدال على ذلك المعنى"([١٠٦]).

- الإلغاء **بالتكرار**: إن كررت لا فلا يخلو أن تجعلها زائدة أو لا تجعلها زائدة؛ فإن جعلتها زائدة فحكم الاسم حكم ما تقدم، وإن لم تزدها فحكم لا الثانية على حكم لا الأولى؛ فيجوز أن تجريها مجرى ليس ومجرى إنَّ، وقول أنس بن العباس بن مرداس:

لا نسبَ اليومَ ولا خلة اتسعَ الخرقُ على الراقعِ

وقول همام بن مرة:

هذا وجدِّكم الصغارُ بعينِه لا أمَّ لى إن كانَ ذاكَ ولا أبُ

فيتصور فى لا من(ولا خلة ولا أب)أن تكون زائدة؛ فيكون الاسم معطوفا على الموضع، ويتصور أن تكون بمنزلة ليس([١٠٧]).

ومن ثم إذا كررت لا مع دخولها على نكرة فإن فيها ثلاثة أوجه:

الأول: أن تكون زائدة، والواو عاطفة وما بعدها معطوفا على موضع لا واسمها وهو الرفع .

الثانى: أن تكون عاملة عمل ليس؛ فيرتفع ما بعدها اسما لها، والخبر محذوف .

الثالث: أن تكون عاملة عمل إنَّ فتعمل فيما بعدها، وقد أورد الزمخشرى فى ذلك رأيا أن (خلة)فى البيت نصب بفعل مقدر أى ولا ترى خلة([١٠٨]).

- **التكرار بالفصل:** إذا فصل بين لا وبين الاسم بحشو لم يحسن إلا أن تعيد لا الثانية؛ لأنه جواب أذا عندك أم ذا، ولم يجعل لا فى هذا الموضع بمنزلة ليس؛ وذلك لأنهم جعلوها إذا رفعت مثلها إذا نصبت لا تفصل لأنها ليست بفعل([١٠٩])، ومعنى ذلك أنه " إن تكلمت به لم يكن إلا رفعا؛ لأن لا لا تعمل إذا فصل بينها وبين الاسم رافعة أو ناصبة([١١٠]). ومن ثم فإن لا يلغى عملها سواء أكانت عاملة عمل إنَّ أم عاملة عمل ليس إذا فصل بينها وبين الاسم؛ وذلك أنها ليست بفعل فتقوى قوته؛ فيفصل بينها وبين ما عملت فيه، ويرتفع ما بعدها على الخبر والابتداء، ومنه قوله تعالى: ﴿لا فيها غَوْلٌ وَلا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾ ([١١١]). ومن ثم لا نافية لا عمل لها، وفيها فى موضع خبر مقدم، وغول مبتدأ مؤخر، والواو عاطفة، ولا الثانية لا عمل لها، وهم فى موضع المبتدأ، وعنها ينزفون فى موضع الخبر .

وكذلك إذا كررت النكرة وفصل بينها وبين لا وجب رفعها فى نحو: لا فى الدار رجل ولا امرأة وتكون مثل ﴿ لا فيها غَوْلٌ وَلا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ ﴾، وذلك أن التكرار لا يلزم إذا ركبت لا، فى نحو: لا رجل فى الدار؛ لأنك إذا ركبتها نفيت بها الجنس؛ فتناولت العموم ([١١٢]) ومن ثم تكرر لا إذا فصل بينها وبين الاسم، ويليها إما معرفة كما فى الآية الكريمة،وإما نكرة كما فى قولهم: لا فى الدار رجل ولا امرأة

- **الإلغاء بالدخول على معمول عامل آخر:** لا يعمل عامل فى معمول عامل آخر إذا دخل عليه، يقول سيبويه: " هذا باب ما إذا لحقته لا لم تغيره عن حاله التى كان عليها قبل أن تلحق؛ وذلك لأنها ألحقت ما قد عمل فيه غيرها ... ولا يلزمك فى هذا الباب تثنية لا"([١١٣]) ويقول صاحب الأصول: " الأسماء كلها عملت فيها أفعال مضمرة، فالفعل مقدر بعده" ([١١٤]) .

ومن ثم يلغى عمل لا إذا دخلت على معمول عامل آخر؛ لأنه لا يعمل فى معمول عاملان، وذلك قولهم فى الخبر: لا مرحبا، ولا أهلا، ولا كرامة،

....صارت لا مع هذه الأسماء بمنزلة اسما منصوبا ليس معه لا، لأنها أجريت مجراها قبل أن تلحق به([١١٥]) فالتقدير لا نزلت أهلا، ولا أكرمك كرامة، ولا أسرك مسرة.

وإذا أولى لا مبتدأ فى معنى الدعاء لم تعمل فيه كما لم تعمل فيما بنى على الفعل ومعناه الدعاء، وذلك قولهم: لا سلام عليكم([١١٦]) قال جرير:

ونُبئت جوابا وسكنا يسبُنى وعمروُ بنُ عفرا لا سلامٌ على عمروِ

فدخلت لا فى هذا الباب لتنفى ما كان دعاء([١١٧]).

مما سبق يتضح إلغاء عمل لا إذا وليها معمول عامل آخر سواء أكان ذلك فى الخبر فيقدر له عامل محذوف، أم فى الدعاء مبتدأ وخبرا.

- **الإلغاء بالزيادة:** قد تزاد لا فى بعض المواضع؛ فيلغى عملها، ومن ذلك زيادتها بين الجار والمجرور، يقول سيبويه: " لا قد تكون فى بعض المواضع بمنزلة اسم واحد هى والمضاف إليه ليس معه شىء، وذلك نحو قولك: أخذته بلا ذنبٍ، وأخذته بلا شىء، وغضبت منه بلا شىء، وذهبت بلا عتاد" ([١١٨])، زيدت بين العامل والمعمول، بين حرف الجر والمجرور، وهى باقية على معناها من النفى([١١٩])؛ من ثم زيدت لا بين الجار والمجرور؛ فألغي عملها، وما بعدها مجرور بحرف الجر قبلها، بلا ذنب الباء جارة، ولا زائدة وذنب اسم مجرور بالباء .

وكذلك تزاد بين المضاف والمضاف إليه، قال جرير:

ما بالُ جهلِك بعدَ الحلمِ والدينِ ... وقدْ علاك مشيبٌ حينَ لا حينِ

فإنما هى حين حين، ولا بمنزلة ما إذا ألغيت([١٢٠])، زيادتها هنا لا يراد بها النفى، يريد حين حين أى فى وقته([١٢١]) ومن ثم حين لا حين، حين الأولى ظرف، ولا حرف زائد ألغي عمله وانتفى معناه، وحين الثانية مضاف إليه، ومنه قول أبى الطفيل :

تركتنى حينَ لا مالٍ أعيشُ به ... وحينَ جُنَّ زمانُ الناسِ أو كلبا (١٢٢)

فألغي لا لزيادتها بين الظرف وما أضيف إليه.

ويجوز الرفع في غير هذا التركيب على إعمال لا عمل ليس، أو النصب على إعمالها عمل إنَّ قال سيبويه:" الرفع عربي على قوله: حين لا مستصرخُ، والنصب أجود وأكثر من الرفع،قال رؤبة بن عبد الله العجاج:

حنَّتْ قلوصى حينَ لا حينَ محنِ (١٢٣)

على إعمالها عمل إن.

ومن ثم إذا سبق لا ظرف جاز زيادتها وإلغاء عملها وجر ما بعدها على الإضافة، أو إعمالها عمل ليس وما بعدها مرفوع، أو نصب ما بعدها على إعمالها عمل إنَّ، ولا إذا زيدت وألغيت قد يبطل معنى النفى، وقد تبقى على معناها.

مما سبق نجد أن لا النافية للجنس يلغى عملها إذا وليها معرفة، وقد تعمل فيها إن أولت بنكرة، وكذلك يجوز الإعمال والإلغاء إذا زيدت كأن تكون بين الجار والمجرور أو بين المضاف والمضاف إليه، وأيضا إذا كررت جاز فيها الإعمال، والإلغاء على أنها زائدة وما بعدها معطوف، أما إذا فصل بينها وبين الاسم فإنه يبطل عملها.

الفصل الثاني

إلغاء المشبهات بليس

يوجد فى اللغة العربية بعض النظائر النحوية أو المتشابهات، حيث تشبه كلمة بأخرى؛ فتعمل عملها، ومن ذلك الحروف المشبهات بليس وهى:

- **ما** :(١٢٤) يقول سيبويه: "هذا باب ما أجرى مجرى ليس فى بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله، وذلك الحرف ما، تقول: ما عبد الله أخاك، وما زيد منطلقا، وأهل الحجاز يشبهونها بليس إذ كان معناها كمعناها، ومثاله قوله عز وجل:﴿ مَا هَذَا بَشَرا ﴾ (١٢٥) فى لغة أهل الحجاز، و بنو تميم يرفعونها إلا من درى كيف هى فى المصحف"(١٢٦).

ومن ثم أعملت ما عمل ليس تشبيها بها عند الحجازيين؛ فترفع الاسم وتنصب الخبر، وتكون مهملة عند التميميين؛ فيرتفع ما بعدها على الابتداء والخبر.

ما الحجازية تشبه ليس فى أنها ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وأنها تنفى الحال.

ويلغى عملها لأسباب :

١- **عدم الاختصاص:** يقول سيبويه" وبنو تميم يجرونها مجرى أما وهل لا يعملونها فى شىء، وهو القياس؛ لأنه ليس بفعل، وليس ما كليس، ولا يكون فيها إضمار"(١٢٧)، فلم تقو ما قوة ليس لأنها حرف ليست بفعل حتى تعمل عملى الرفع والنصب؛ لذلك فإنهم يلغونها؛ لأنها تدخل على الأسماء مرة وعلى الأفعال مرة؛ فيلغى عملها لأجل الاشتراك، ويرفعون ما وقع بعدها على الابتداء والخبر (١٢٨) وأيضا لأنها ليست مختصة مثل ليس وإنما تدخل على الاسم والفعل فيلغى عملها عندهم، ويسمى الخليل ما المشبهة بليس أنها " فى موضع الجحد .... قال غمرو بن براق:

فلا تأمنن الدهرَ حرا ظلمتَه ... وما ليلُ مظلومٍ إذا هَمّ نائمُ

فرفع على الابتداء والخبر"([١٢٩])، ومن ثم فإن أهل تميم يلغون عمل ما، ولا يعملونها فيما بعدها بل يرفعونه على الابتداء والخبر؛ لأنها حرف وليست بفعل؛ ولأنها تدخل مرة على الفعل وأخرى على الاسم؛ فيذهب الاختصاص؛ ويلغى عملها؛ فنائم فى قول الشاعر: وما ليل مظلوم ... خبر مرفوع، وما لا عمل لها.

٢- **تقديم الخبر**: يقول سيبويه: " إذا قلت: ما منطلق عبد الله أو ما مسيءٌ من أعتب، رفعت، ولا يجوز أن يكون مقدما مثله مؤخرا"([١٣٠])؛ لأن "ما هذه وإن كانت مشبهة بليس وتعمل عملها؛ فهى أضعف عملا منها؛ لأن ليس فعل وما حرف؛ ولذلك من الضعف إذا تقدم خبرها على اسمها ... بطل عملها، وارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر"([١٣١]) وأيضا " لأن التقديم تصرف، ولا تصرف لما؛ ولأن التقديم فرع عمل، وما فرع؛ فلا يجمع بين فرعين" ([١٣٢]).

ومن ثم يلغى عمل ما إذا تقدم خبرها لكون ما أضعف من ليس، فهى حرف وليس فعلٌ؛ ولكون التقديم فرع والتزام الرتبة أصل، وما فرع وليس أصلا؛ فلا يجمع بين فرعين؛ لذلك ألغي عملها وارتفع ما بعدها على الابتداء والخبر. وأما قول الفزدق:

فأصبحوا قد أعادَ اللهُ نعمتَهم ... إذْ هم قريش وإذ ما مثلَهم بشرُ

فنصبُ مثل مع تقديم الخبر على الاسم وليس بظرف ولا مجرور فيه سبعة أقوال للنحويين :

١) النصب شذوذا، وهو مذهب سيبويه.

٢) أن الفرزدق استعمل لغة غيره؛ فغلط لأنه قاس النصب مع التقديم على النصب مع التأخير، وهذا باطل؛ لأن العربى إذا جاز له القياس على لغة غيره جاز له القياس فى لغته ؛ فيؤدى ذلك إلى فساد لغته .

٣) أنه نصب ضرورة ؛ لئلا يختلط المدح بالذم، وهذا باطل لأن ما قبله وما بعده يدل على أنه قصد المدح .

٤) أنه منصوب على الحال والخبر محذوف وهو العامل فى الحال، وتقديره وإذ ما مثلهم فى الوجود، وهذا باطل لأن معانى الحروف لا تعمل مضمرة .

٥) منصوب على الظرف، وكأنه فى الأصل صفة لظرف تقديره قبل الحذف إذ ما مكانا مثل مكانهم بشر، ثم حذف الموصوف، وقامت الصفة مقامه؛ فأعربت إعرابه، وهذا باطل؛ لأنه لا يحذف من الموصوف إلا إذا كانت الصفة خاصة، ومثل ليس من الصفات الخاصة، أو يتقدم ما يدل على المحذوف .

٦) بناء مثل لإضافتها إلى مبنى([١٣٣])، ومن ثم يكون مثل خبر مقدم مبنى على الفتح فى محل رفع، وبشر مبتدأ مؤخر، و ما لا عمل لها لتقدم الخبر على المبتدأ .

بعض العرب إذا قدم خبر ما نصب بها، وهذا وهم؛ لأن ليس فعل، وما حرف جاء لمعنى، والقياس أن يكون ما بعده مبتدأ وخبرا، ما هنا لم تعمل شيئا ولا شذوذ فى البيت؛ وذلك لأنها أضيفت إلى مبنى على الفتح بمنزلة يومئذٍ وحينئذٍ وهو الصحيح ([١٣٤]). ونميل إلى الرأى السابع الذى يرى إبطال ما لتقدم الخبر (مثلهم) على المبتدأ (بشر)، أما فتح مثل فهو فتح بناء لا فتحة إعراب؛ وذلك لإضافتها إلى ضمير الغائب المبنى.

٣-تقديم معمول الخبر: رتبة المعمول أن يكون بعد العامل؛ ومن ثم إذا قلت: ما زيد بآكل طعامك، فما عاملة وزيد اسمها وآكل خبرها وطعامك مفعول به لآكل ومعمول له، فإذا أوقعت المعمول بين ما وبين زيد الذى هو اسمه فقلت: ما طعامك زيد بآكل، أو ما طعامك زيد آكلا كنت فصلت بين العامل والمعمول بالأجنبى؛ فصار ممتنعا لدخول عامل على معمول عامل

آخر، فإن قلت: ما طعامك زيد آكلٌ جاز؛ لأنك إذا رفعت آكلا لم تكن قد جعلت لما عملا فى زيد ([١٣٥])

ومن ثم يلغى عمل ما إذا وليها معمول الخبر؛ لأن ما عامل، والخبر عامل؛ فيجتمع عاملان على معمول واحد فيلغى عمل الأول (ما) حتى لا يعمل عاملان فى معمول واحد .

ولذلك يرتفع ما بعدها على الابتداء والخبر وينتصب المعمول بالخبر. ذلك إذا كان المعمول غير ظرف ولا جار، فإذا تقدم وهو حرف جر أو ظرف مثل: ما بى أنت معيبا، عملت ما، أجاز ذلك العلماء؛ لأن الظرف والمجرور يغتفر فيهما مالا يغتفر فى غيرهما ([١٣٦]).ومن ثم فما عاملة، وأنت اسمها، ومعيبا خبرها منصوب، وبى متعلق بالخبر .

٤-**نقض النفى:** ويقصد به تحول النفى إلى إثبات، ويكون هذا النقض كليا بإلا، وجزئيا من خلال بل ولكن؛ حيث يبقى ما قبلهما منفيا بينما يثبت ما بعدهما:

أ- **إلا:** يقول سيبويه: " وتقول ما زيدٌ إلا منطلق تستوى فيه اللغتان (الحجازية والتميمية)، ومثله قوله عز **وجل:** ﴿ ما أنتم إلا بشر مثلنا ﴾ ([١٣٧]) لم تقو ما حيث نقضت معنى ليس ... فلم تقو ما فى باب قلب المعنى كما لم تقو فى باب قلب الخبر" ([١٣٨]) . فإن نقضت النفى بإلا ألغي عمل ما، وارتفع ما بعدها على الابتداء والخبر، يقول ابن يعيش:" إذا دخل حرف الاستثناء بين الاسم والخبر بطل عملها، وارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر...، و لم يكن لها عمل لانتقاض النفى بدخول إلا "([١٣٩]) ، ومن ثم فإن ما تشبه بليس عند الحجازيين ما دامت نافية " فإذا أوجبت رجعت إلى أصلها، وفارقت ليس" ([١٤٠]) ويؤكد ذلك صاحب اللباب بقوله:" إنما بطل عملها بدخول إلا لزوال شبهها بليس، إذ كان الكلام يعود إلى الإثبات، ولم يبطل عمل ليس بإلا؛ لأنها أصل"([١٤١]) .

وهذا ما يؤكده عبد القاهر الجرجانى من أنها: " مشبهة بليس من وجهين؛ فإذا بطل أحدهما بطل العمل المستحق بها، وذلك قولك: ما زيد إلا منطلق، قد انتقض النفى بإلا، فعرى ما من أحد وجهى المشابهة الواقعة بينه وبين ليس فى الأصل؛ فعاد إلى أصله، وهو أن لا يعمل شيئا" (١٤٢) .

ومن ثمن ما النافية تعمل عمل ليس لشبهها بها فى هذا الجانب، فإذا انتقض النفى زال أحد وجهى التشابه مع ليس، وألغي عملها وارتفع ما بعدها على الابتداء والخبر؛ فقولى: ما محمد إلا طالب، ما نافية لا عمل لها، ومحمد مبتدأ، وإلا حرف استثناء ملغى أفاد الحصر، وطالب خبر مرفوع.

ب) بل: مما يجرى مجرى نقض النفى: ما زيد قائما بل قاعدٌ؛ فإنما بل بمنزلة نقض النفى لأجل أن بل للإضراب، فإذا جاء بعد النفى عدل بالكلام إلى الإيجاب تقول: ما ضربت زيدا بل عمرا فتثبت الضرب لعمرو مع كونه منفيا عما قبل بل، و إذا كان كذلك منزلا منزلة إلا فى نقض النفى، فلما قلت: ما زيد إلا منطلق فرفعت الخبر ولم تجعل لما عملا كذلك تقول: ما زيدا قائما بل قاعدٌ فصار ما زيد قائما بل قاعد بمنزلة ما هو إلا قاعد فى إبطال النصب(١٤٣) .

ومن ثم بل للإضراب تنفى ما قبلها وتثبت ما بعدها فشابهت إلا فى نقض النفى غير أنها تلغي عمل ما فيما بعدها لا فيما قبلها، فما قبل بل اسم ما وخبرها، وما بعدها لا عمل لما فيه؛ وذلك لأن ما قبلها باقٍ على نفيه وما بعده منتقض مثبت .

ج) لكن: وقياس لكن الخفيفة أن تكون مثل بل تقول: ما زيد قائما لكن قاعدٌ(١٤٤) أى أن لكن المخففة تبقى على نفى ما قبلها وتثبت ما بعدها.

ومن ثم فما عاملة فيما قبل لكن مُبطَل عملها فيما بعدها، فإذا قلت: ما زيد قائما لكن قاعد، فما تنقسم إلى شقين:عاملة فيما قبل لكن لكونها باقية على نفيها وشبهها بليس فزيد اسم ما وقائما خبرها منصوب .

والشق الآخر مبطل عملها فيما بعد لكن فقاعد خبر لمبتدأ محذوف، أى لكن هو قاعد، يقول صاحب المقتصد فى شرح الإيضاح: " وكذلك ما زيد قائما لكن قاعد، هو بمنزلة قولك: ما زيد قائما ما هو قاعدا من حيث ... أن حرف العطف بمنزلة تكرير العامل فينبغى أن يكون له عمل العامل، إلا أن لكنْ لما تضمن معنى الاستدراك صار ذلك بمنزلة أن تأتى بما مع إلا فتقول ما زيد قائما ما هو إلا قاعد فلا يجوز إلا الرفع "([١٤٥])، أى أن الأصل أن يعمل ما قبل العاطف فيما بعده، ولكن لما تضمن لكن معنى الاستدراك وإثبات ما بعده، وبقاء نفى ما قبله صار بمنزلة إلا فى نقض النفى؛ فبطل عمل ما فيما بعدها ولم يكن فيه إلا الرفع .

٥-**إنْ:** من شروط عمل ما " أن لا يقع بعدها إنْ، نحو: ما إنْ زيدٌ قائمٌ؛ فإن وقعت بعدها إن بطل عملها"([١٤٦]). فما نافية مكفوفة عن العمل وإنْ زائدة كافة لها عنه ([١٤٧])، ويرتفع ما بعدها على الابتداء والخبر، فزيد مبتدأ مرفوع، وقائم خبر مرفوع، ومثل ذلك قول فروة بن مسيك المرادي:

فما إنْ طبُّنا جبنٌ ولكنْ منايانــا ودولــة آخرينــا

فما نافية ألغي عملها لدخول إن عليها وطب مبتدأ وجبن خبر .

وقد اختلف العلماء إزاء إن التى تكف ما عن العمل ، فيرى صاحب اللباب فى علل البناء والإعراب أن" ما للنفى، وإن تكون للنفى، والنفى إذا دخل على النفى صار إثباتا، فكذلك لفظ النفى، وإن لم ترد به النفى"([١٤٨])، وقال أبو الحسن أحمد بن فارس:" إن هنا تكون نفيا " ([١٤٩]).

وهذا ما أجمع عليه الكوفيون كما قال صاحب الإنصاف" ذهب الكوفيون إلى أنَّ إنْ إذا وقعت بعد ما فإنها بمعنى ما"([١٥٠]) ، بينما يرى " البصريون أنها زائدة "([١٥١]) ، وهذا أقرب إلى الواقع اللغوى وإلى تفسير النصوص؛ فإذا نظرنا إلى البيت وجدنا أن المعنى الذى يقصده الشاعر هو نفى الجبن عن قومه وليس إثباته له ولهم؛ فالمعنى ما عادتنا جبن وليس إنما عادتنا جبن .

ومن ثم يتضح أن إنْ التى تكف ما عن العمل إنما هى زائدة لا عمل لها، وليست نافية نقضت نفى ما وأثبتت الكلام .

ومما سبق يتضح لنا أن ما حرف يعمل عمل ليس لشبهه به من وجهين، فإذا زال أحد وجهى الشبه بطل العمل، وكان ذلك من خلال التقديم سواء للخبر أم لمعموله غير ظرف أو جار أو مجرور. وأيضا من خلال انتقاض النفى، وقد انقسم قسمين الأول بإلا حيث يحول الجملة إلى الإثبات فيلغى عمل ما ويرتفع الخبر، والثانى بل ولكن وهما يبقيان نفى ما قبلهما ويثبتان ما بعدهما؛ فتكون ما عاملة فيما قبلهما مبطل عملها فيما بعدهما، كما يلغى عملها من خلال زيادة إنْ بعدها.

لا المشبهة بليس: تعمل عملها بشروط، يقول ابن يعيش: " لا المشبهة بليس حكمها حكم ما فى الشبه والإعمال ، ولها شروط ثلاثة: أحدها أن تدخل على نكرة، والثانى أن يكون الاسم مقدما على الخبر، والثالث أن لا يفصل بينها وبين الاسم بغيره" (١٥٢)، وزاد ابن هشام أن يكون فى النثر، وأن لا يقترن خبرها بإلا (١٥٣)، قال سعد بن مالك بن ضبيعة :

من صدَّ عن نيرانِها ... فأنا ابنُ قيس لا براحُ

أى ليس براح لى، والمعنى لا أبرح موقفى(١٥٤)لا عاملة عمل ليس وبراح اسمها والخبر محذوف.

ومن ثم تعمل لا عمل ليس؛ فترفع الاسم وتنصب الخبر بشرط التزام الرتبة، والتنكير، وألا يفصل الاسم، وألا ينتقض النفى بإلا، وإذا انتقض شرط من هذه الشروط بطل عملها " فلا يجوز إعمالها فى نحو: لا أفضل منك أحد، ولا فى نحو: لا أحد إلا أفضل منك، ولا فى نحو: لا زيد قائم ولا عمرو"(١٥٥) فقد بطل عملها فى المثال الأول لتقديم الخبر إذ الأصل لا أحد أفضل منك، وفى المثال الثانى لانتقاض النفى بإلا، وفى المثال الثالث لتعريف الاسم، ولهذا غلط المتنبى فى قوله:

إذا الجودُ لم يرزقْ خلاصا من الأذى ... فلا الحمدُ مكسوبا ولا المالُ باقيا(١٥٦)

لكون الاسم (الحمد والمال) معرفة؛ فيجب الرفع على إبطال عمل لا .

مما سبق نجد أن ما ولا يعملان عمل ليس، ويبطل عملهما للأسباب السابقة؛ فلا يعملان رفعا ولا نصبا.

الفصل الثالث

إلغاء في الاستثناء

اختلف مذهب الكوفيين فى العامل فى المستثنى النصب؛ فذهب بعضهم إلى أن العامل فيه إلا، وإليه ذهب أبو العباس المبرد وأبو إسحاق الزجاجى من البصريين، وذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين إلى أن إلا مركبة من إن ولا، ثم خففت إن وأدغمت فى لا، فنصبوا بها فى الإيجاب اعتبارا بأن، وعطفوا بها فى النفى اعتبارا بلا([١٥٧]) وهذا موضع نظر؛ فإن ذلك مخالف للاستعمال وما ورد من الكلام، والرأى أن " ناصب المستثنى هو إلا لا ما قبلها بواسطتها ولا مستقلا"([١٥٨])؛ ومن ثم إلا حرف عامل ينصب ما بعده على الاستثناء.

ويلغى عمله فى حالتين:

- **الاستثناء المفرغ:** يقول صاحب الإيضاح:" إذا كان الفعل مفرغا لما بعد إلا فالفاعل فيه ما قبل إلا"(١٥٩) ، ويوضح ابن يعيش معنى الاستثناء المفرغ بقوله: "إذا استثنيت بإلا من كلام منفى غير تام، وذلك بأن يكون ما قبل إلا محتاجا إلى ما بعدها"([١٦٠]) وهو معنى قول ابن هشام:" فقد التمام على حسب العوامل ... ويسمى مفرغا"([١٦١]).ومن ثم يقصد بالاستثناء المفرغ أو نقص التمام انتقاض النفى بما وافتقاد المستثنى منه؛ فإذا قلت: ما قام إلا زيد، وما رأيت إلا زيدا، وما مررت إلا بزيد، فهو بمنزلة قام زيد، ورأيت زيدا، ومررت بزيد، فى أن الفعل عامل فى الفاعل والمفعول بعد إلا كما يعمل إذا لم يكن إلا مذكورا، فيكون جاريا على إعرابه قبل دخول الاستثناء، وفائدة الاستثناء فى قولك: ما قام إلا زيد إثبات القيام له ونفيه عمن سواه، ولو قلت: قام زيد لا غير لا يكن فيه دلالة على نفيه عن غيره([١٦٢]) ففى الاستثناء المفرغ لا تؤثر إلا فى الإعراب، ولا عمل لها، ويعرب ما بعدها حسب موقعه فى الجملة، فإذا قلت ما قام إلا زيد؛ فزيد فاعل للفعل قام، وألغي عمل إلا لدخول ما وافتقاد المستثنى منه، وفائدة الاستثناء هنا قصر القيام على الفاعل

ونفيه عمن سواه، وإذا قلت: ما رأيت إلا زيدا، فليس لإلا عمل، وزيد مفعول به للفعل رأى، وإذا قلت: ما مررت إلا بزيد، فليس لإلا عمل ، وإنما زيد مجرور بحرف الجر.

- **التكرار**: قد تكرر إلا، وتكون على وجهين :

١- للتأكيد : قال السيوطى: " إذا كررت إلا فلها حالان أحدهما أن تكون للتأكيد فتجعل كأنها زائدة لم تذكر، ويكون ما بعد الثانية بدلا مما بعد الأولى نحو : قام القوم إلا محمدا إلا أبا الفضل وهى كنيته"([١٦٣]). فإلا زائدة ، وأبا الفضل بدل من المستثنى بعد الأولى لكونه هو هو.

٢- لغير توكيد: الحال الثانى أن تكرر لغير تأكيد وتكون على وجهين:

أ) إن كان العامل مفرغا فشغله بواحد منهما أيا كان متقدما أو متأخرا أو متوسطا، ونصب ما سواه نحو ما قام إلا زيدٌ إلا عمرا إلا بكرا، وذلك أن ترفع بدل زيد عمرا أو بكرا، لكن الأول أولى([١٦٤]).فإذا كان الاستثناء مفرغا شغل العامل بواحد مما بعد إلا سواء تقدم أم تأخر، وتنصب ما سواه فتقول: ما قام إلا زيد إلا عمرا إلا بكرا، فزيد فاعل وعمرا وبكرا مستثنيان، ولك أن تنصب زيدا وعمرا، وترفع بكرا على الفاعلية، ولك أيضا أن ترفع ما بعد إلا على البدل والأقوى الوجه الأول .

ب) إن لم يكن مفرغا فإن تأخرت فلأحدهما ما له مفردا، والباقى النصب، نحو قام القوم إلا زيدا إلا عمرا ، وما جاء أحد إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا، وإذا قدمت نصب الجميع على الاستثناء نحو: ما قام إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا إلا خالدا أحدٌ([١٦٥]) .

ومن ثم إن لم يكن الاستثناء مفرغا وتقدم المستثنى منه، فلأحد المستثنيات حكمه مفردا، فإن كان غير منفى فحكمه الاستثناء ونصب الباقى، وإن كان منفيا فحكمه الاستثناء أو البدل ونصب الباقى، تقول: جاء القوم إلا زيدا إلا عمرا، فحكم زيد النصب على الاستثناء وعمرا ينصب على الاستثناء،

وتقول: ما قام القوم إلا زيدا إلا عمرا؛ فحكم زيد الاستثناء والبدل، وعمر الاستثناء.

أما إذا تقدم المستثنى منه فتنصب ما بعد إلا وجوبا تقول: ما قام إلا عمرا إلا بكرا أحدٌ، عمرا وبكرا حكمهما النصب على الاستثناء، وأحد فاعل مؤخر.

ومما سبق نجد أن إلا تكرر؛ فتكون زائدة ملغاة إذا كانت للتوكيد وما بعد إلا الثانية هو ما بعد إلا الأولى، وإذا كانت لغير توكيد إذا كان الاستثناء مفرغا فشغله بواحد منهما أيا كان متقدما أو متأخرا أو متوسطا، ونصب ما سواه، و إذا كان غير مفرغ ولكنه منفى أعملت ونصبت الجميع على الاستثناء، أو ألغيت أحدهما وأبدلت وأعملت الأخرى ونصبت، وإذا تقدم المستثنى عملت إلا جميعها فى المتكررات ولا إلغاء.

الفصل الرابع

إلغاء حروف الجر

من المعروف أن حروف الجر تعمل الجر فيما بعدها، سواء أكان حرف الجر الأصلى الذى يعمل فى اللفظ والمحل، أم حرف الجر الشبيه بالزائد الذى يعمل الجر فى اللفظ دون المحل، ولكن قد تكف بعض الحروف عن عملها جوازا إذا دخل عليها ما، ونبدأ بـ :

- **حرف الجر الأصلى: ومنه الكاف،قال الشاعر:**

كمـــا ســـيفُ عمـــروٍ لَـــمْ تخنْـــهُ مضـــاربُه

الكاف مكفوفة، وما كافة، وسيف مبتدأ مضاف إلى عمرو، ولم حرف جزم، وتخنه فعل مجزوم به، ومفعوله متصل به عائد إلى عمرو، ومضاربه فاعل مضاف إلى الضمير العائد إلى السيف، وقيل إن الكاف لا تكون مكفوفة بما، وأنها (ما) فى أمثال هذا مصدرية موصولة بالجملة الاسمية المؤولة بالمصدر المجرور المحل بها([١٦٦]).

ومن ثم فإن الكاف إذا دخلت عليها ما جاز فيها وجهان:

الأول: أن تكون كافة لحرف الجر عن العمل، وتهيؤه للدخول على الجملة الاسمية؛ فيرتفع ما بعدها على الابتداء والخبر .

الثانى: أن تكون غير كافة، وتكون ما مصدرية موصولة بالجملة الاسمية المؤولة بالمصدر، وتكون الكاف عاملة الجر .

جاء فى شرح الأشمونى:" زيدت ما بعد... الكاف فكفت عن الجر غالبا، وحينئذٍ تدخل على الجمل، كقول زياد الأعجم:

كما الحَبِطَاتُ شرَّ بنى تميم

وقول عمرو بن براقة الهمداني:

وننصرُ مولانا ونعلمُ أنَّه ... كما الناس مجرومٌ عليه وجارمُ (١٦٧)

وهذا يؤكد جواز كف ما للكاف عن الجر؛ حيث وليتها الجملة الاسمية (الحبطات شرٌّ)، ووليها الاسم المجرور فى البيت الثانى (الناس) .

وقد كفوا من بما؛ فقالوا: إنى لمما أفعل، قال أبو العباس يريدون ربما أفعل، وأنشد لأبى حية النميرى :

وإنا لمما نضربُ الكبشَ ضربةً ... على رأسِه تُلقى اللسانَ من الفمِ(١٦٨)

ومن ثم تدخل ما على حرف الجر من فتكفه عن العمل جوازا، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر، لمما نضرب، من مكفوفة وما كافة هيأت من للدخول على الجملة الفعلية حيث زال اختصاصها بالأسماء .

ويجوز عندى رأى آخر أن تكون من عاملة، وما موصولة ونضرب صلة الموصول، لكن الإلغاء أقوى من ناحية المعنى؛ إذ المعنى أنهم هم الذين يضربون، بينما فى الإعمال هم من الذين يضربون .

- **حرف الجر الشبيه بالزائد (رب)**: رب حرف جر شبيه بالزائد يعمل الجر فى النكرة، وقد تدخل عليها ما فتكفها عن العمل، وتهيؤها للدخول على الجملتين الاسمية والفعلية .

جاء فى أمالى ابن الشجرى: إذا كفت وقع بعدها الفعل والمعرفة(١٦٩)، وجاء فى الجنى الدانى: مذهب المبرد ومن وافقه أن رب إذا كفت بما جاز أن يليها الجملتان الاسمية والفعلية، وإلى هذا ذهب الزمخشرى، ومذهب سيبويه فيما نقل الجمهور(١٧٠).

ومن ثم فإن ما تكف رب عن الجر جوازا، وتنقلها من اختصاصها بالنكرة أو ما يؤول بها إلى المعارف، قال: أبو دؤاد الإيادى:

ربما الجاملُ المؤبلُ فينا وعَناجيجُ بينَهن المهار(١٧١)

كفت ما رب عن العمل، وأدخلتها على الجملة الاسمية والمعرفة بدل النكرة .

وأيضا تدخل ربما على الجملة الفعلية التى فعلها ماضٍ، قال جذيمة بن مالك:

ربمـا أوفيْـت فـى علـمٍ تـرفعن ثـوبي شـمالات

الوجه استعمال الماضى بعد رب؛ لأن التقليل إنما يتناول ما عرف حده، والمستقبل مجهول([١٧٢])، فما كافة ورب مكفوفة هيئت للدخول على الفعل أوفيت، وهو ماضٍ لفظا ومعنى؛ لأن التقليل (رب) يكون فيما عرف حده ومقداره.

وقد تدخل ربما على المضارع، ولكن يتأول بالماضى، قال صاحب اللباب: " وتكف رب بما؛ فتدخل على الفعل الماضى خاصة؛ لأنه تحقيق، فأما قوله تعالى: ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾([١٧٣]) ففيه وجهان: أحدهما أن ما نكرة موصوفة أى رب شىء يوده، والثانى كافة ووقع المستقبل هنا؛ لأنه مقطوع بوقوعه إذ كان خبرا من الله سبحانه وتعالى؛ فجرى مجرى الماضى فى تحقيقه، وقيل: هو على حكاية الحال"([١٧٤])، جمع صاحب اللباب آراء النحويين فى الفعل المضارع المسبوق برب فى أنه وقع موقع الماضى؛ لأنه صدر عن الله ﷻ، أو أنه على الحكاية أو على إعمال رب، وما تكون نكرة بمعنى شىء .

ويجوز أن يلى ربما نكرة مجرورة، قال عدي بن الرعلاء:

ربمـا ضـربةٍ بسـيفٍ صـقيلٍ بينَ بُصرى وطعنةٍ نجلاء ([١٧٥])

رب عاملة، وما غير كافة لكون ضربة نكرة ورب تعمل فى النكرات؛ لذلك لم تكف عن العمل .

ومما سبق نجد أن رب إذا دخلت عليها ما فإن لها وجهين:

الأول: الإلغاء وجوبا: وذلك إذا وليتها المعرفة والفعل.

الثانى: الإعمال: وذلك إذا وليها نكرة؛ لكونها تعمل فى النكرة .

الفصل الخامس

إلغاء نواصب الفعل المضارع

إذن من نواصب الفعل المضارع، وتعمل بشروط يجب توافرها، يقول سيبويه: "إذن إذا كانت جوابا، وكانت مبتدأ عملت فى الفعل عمل أرى فى الاسم، وذلك قولك: إذن والله أجيئك ... ولا يفصل بين شىء مما ينصب الفعل وبين الفعل سوى إذن ... وهى تلغى وتقدم وتؤخر، فلما تصرفت هذا التصرف اجترأوا على أن يفصلوا بينها وبين الفعل باليمين"([١٧٦]) .

ومن هذا النص يتبين أن إذن تعمل النصب فى الفعل بشروط(١٧٧):

الأول: أن تكون جوابا، يقول الزمخشرى:" إذن جواب وجزاء يقول الرجل:إنى آتيك؛ فتقول إذن أكرمك، فهذا الكلام قد أجبته به وصيرت إكرامك جزاء له على إتيانه"([١٧٨]) .

الثانى:أن تكون مبتدأة: ولم يكن الفعل الذى بعدها معتمدا على ما قبلها([١٧٩]).

الثالث: أن يكون الفعل مستقبلا .

الرابع: ألا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم كما سبق([١٨٠]).

إذن لها ثلاثة أحوال :

الأول: وجوب الإعمال: أن تدخل على الفعل فى ابتداء الجواب فهذه يجب إعمالها لا غير، قال عبد الله بن محمد الضبى:

اردد حمارَك لا يرتع بروضتِنا ... إذنْ يردَ وقيدُ العيرِ مكروبُ([١٨١])

فيجب إعمال إذن إذا توافرت الشروط؛ فكانت مبتدأة جوابا لا يفصل بينها وبين الفعل شىء، وكان الفعل للاستقبال، ومن ثم إذن ناصبة، ويرد منصوب بعد إذن.

الثانى: جواز الإلغاء: يجوز الإلغاء إذا كانت إذن بين الفاء والواو والفعل، فإنك فيها بالخيار إن شئت أعملت وإن شئت ألغيت([١٨٢])، فإذا كان ما

قبلها واوا أو فاء " وذلك قولك: زيد يقوم وإذن يذهب، فيجوز الرفع والنصب باعتبارين مختلفين؛ وذلك أنك إن عطفت وإذن يذهب على يقوم الذى هو الخبر ألغيت إذن من العمل وصار بمنزلة الخبر؛ لأن ما عطف على شيء صار واقعا موقعه، فكأنك قلت: زيد إذن يذهب؛ فيكون قد اعتمد ما بعدها على ما قبلها لأنه خبر المبتدأ، أى عطفته على الجملة الأولى، وكانت الواو كالمستأنفة وصارت فى حكم ابتداء كلام؛ فأعمل لذلك ونصب به، قال الله تعالى: ﴿ وَإِذًا لا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلَّا قَلِيلا ﴾(١٨٣)، وفى قراءة ابن مسعود وإِذًا لا يلبثوا بالنصب على ما ذكر (١٨٤).

ومن ثم يجوز الإلغاء باعتبار الواو عاطفة ليذهب على يقوم؛ فيكون الخبر تركيبا عطفيا فيصير ما بعدها معتمدا على ما قبلها؛ لأنه جزء من الخبر، وهو معتمد على المبتدأ قبله فكأنه قال: زيد يذهب فألغيت، ويجوز الإعمال على اعتبار أن حرف العطف يطلب الجملة، فما بعده كلام مستأنف وجملة جديدة؛ ومن ثم لم تعتمد إذن على شيء فأعملت .

ففى شرح جمل الزجاجى من راعى كونها لم تتقدم ألغاها، ومن رأى أن حرف العطف لا يطلب الفعل خاصة بل يطلب الجملة لم يعتبره؛ فلذلك أعمل(١٨٥)، واعتبر السيوطى فى إتقانه أن قراءة النصب شاذة، وأن الأصل هو الإلغاء ورفع ما بعدها(١٨٦)؛ ومن ثم تؤول قراءة النصب وإذًا لا يلبثوا بأن الواو مستأنفة أو عاطفة جملة على جملة، وأما قراءة وإذن لا يلبثون فعلى إلغاء إذن ومن ثم رفع يلبثون.

الثالث:وجوب الإلغاء: يلغى عملها وجوبا؛ فلا تصل إلى الفعل، ويكون ذلك فى الحالات الآتية:

أ- اعتماد الفعل بعدها على شيء: بمعنى أنه يكون مرتبطا به ومتمما لمعناه،، يقول سيبويه: " إذن إذا كانت بين الفعل وبين شيء الفعل معتمد عليه؛ فإنها ملغاة لا تنصب البتة(١٨٧)"(١٨٨)،وقال صاحب الأصول:"إن

اعتمدت بالفعل على شيء قبل إذن رفعت وألغيت "([189])، ومن السياقات التى يكون الفعل بعد إذن معتمدا على شيء قبلها:

– اعتماد الفعل على المبتدأ: وذلك قولك: أنا إذن آتيك، وأنا إذن أكرمك ترفع؛ لأن الفعل معتمد على الابتداء الذى هو أنا([190])، أنا مبتدأ وأكرمك مبنى على المبتدأ ؛ ومن ثم صارت إذن لغوا غير عاملة، أما قول الشاعر:

إنِّي إذًا أهلكَ أو أطيرا ([191])

فإنه شاذ، وإن صحت الرواية فهو محمول على أن يكون الخبر محذوفا، وابتدأ إذن بعد تمام الأول بخبره، وساغ حذف الخبر لدلالة ما بعده عليه كأنه قال: لا تتركنى فيهم غريبا بعيدا إنى أذل إذن أهلك أو أطير،أو يكون شبه إذن هنا بلن فلم يلغها؛ لأنهما جميعا من نواصب الأفعال المستقبلة([192]).

فى هذا البيت ولى إذن (أهلك)، وهو مضارع منصوب بها مع احتياج (إن) قبلها إلى الخبر، ويؤول هذا على رأيين كما سبق، ونميل للرأى الأول الذى يقول بحذف الخبر قبل إذًا، ومن ثم إذًا الفعل بعدها لا يكون مبنيا على ما قبله ولا محتاجا إليه؛ فتعمل إذن وذلك لدلالة السياق وفهم المخاطب.

– وقوعها بين الشرط والجزاء، تقول: إن تأتنى إذن آتك؛ لأن الفعل ههنا يعتمد على ما قبل إذن([193])، تجزم لأن الفعل بعد إذن معتمد على حرف الشرط، ومن ثم ألغيت فى هذه لأن ما بعد إذن معتمد على ما قبلها، وما قبلها محتاج إلى ما بعدها، وهى لا تعمل إلا مبتدأة، ولا يصح أن تقدر مبتدأة لاعتماد ما بعدها على ما قبلها([194]).

ومن ثم إذا وقعت إذن بين الشرط وجوابه أصبحت لغوا لكون الجواب معتمدا على الشرط ومرتبطا به، ومن ثم إن تأتنى إذًا آتك؛ فآتك فعل الجواب مجزوم لا عمل لإذًا فيه لإلغاء عملها.

–أن تقع بين جملة القسم وجوابه، ومن ذلك: والله إذن لا أفعلُ، من قبل أن أفعل معتمد على اليمين، وإذن لغو، قال كثير عزة :

لئنْ عادَ لى عبدُ العزيزِ بمثلِها ... وأمكنَنى منها إذنْ لا أقيلُها([١٩٥])

ومن ثم يلغى عمل إذن إذا اعتمدت على قسم، قال السيوطى: " تكون (إذن) مؤكدة لجواب ارتبط بمقدم، وهى حينئذٍ غير عاملة؛ لأن المؤكدات لا يعتمد عليها، والعامل يعتمد عليه نحو ... والله إذًا لأفعلن، ألا ترى أنها توسطت لفهم الارتباط"([١٩٦]). ومن ثم ارتفع قول الشاعر إذن لا أقيلها؛ لأن إذن وقعت أو ربطت بين القسم وجوابه فألغيت.

ب- دخولها على الاسم: يبطل عمل إذن إذا دخلت على اسم؛ وذلك أنها لا تختص به وإنما تختص بالفعل، يقول سيبويه: " وتقول إذن عبد الله يقولُ ذاك، لا يكون إلا هذا(الرفع) من قبل أن إذن ... بمنزلة إنما وهل، كأنك قلت: إنما عبدُ الله يقولُ ذاك، ولو جعلت إذن هنا بمنزلة كى وأن لم يحسن؛ من قبل أنه لا يجوز أن تقول: كى زيدٌ يقول ذاك، ولا أن زيدٌ يقول ذاك، فلما قبح ذلك جعلت بمنزلة هل وكأنما"([١٩٧]).

ومن ثم إذا فصل بين إذن والفعل باسم ألغي عملها، وأصبحت حرفا غير عامل مثل هل، أو عاملا ألغي عمله كأنما، ولا يجوز عملها تشبيها بكى وأن؛ لأنه لا يجوز الفصل بين الناصب وما عمل فيه، فلا يجوز: كى زيد يقول ذاك أو أن زيدٌ يقولَ ذاك، فلما بطل جواز الفصل فى كى وأن بطل الفصل بين إذن والفعل، وبطل عملها .

ومن ثم إذن عبد الله يقول ذاك، إذن حرف ملغى، وعبد الله مبتدأ، و يقول فعل مرفوع، والجملة الفعلية فى موضع الخبر .

- **الإلغاء بالزمن:** من شروط إعمال إذن أن تدخل على فعل يفيد الاستقبال، ويلغى عملها إذا أفاد الحاضر فقط، يقول سيبويه: "وتقول إذا حدثت بالحديث: إذن أظنُّه فاعلا، وإذن أنا لك كاذب؛ وذلك لأنك تخبر أنك تلك الساعة فى حال ظن وخيلة؛ فخرجت من باب أن وكى؛ لأن الفعل بعدها غير واقع وليس فى حال حديثك فعلا ثابتا، ولما لم يجز ذا فى أخواتها التى تشبه بها جعلت

بمنزلة إنما([١٩٨]) ، ومن ثم يلغى عملها إذا كان الفعل غير مستقبل وغير ثابت، يقول صاحب الإيضاح:" وإذا وقعت على فعل الحال ألغيت" ([١٩٩])، وارتفع الفعل الذى بعدها.

ومما سبق نجد أن إذن تنصب الفعل المضارع، وأن لها ثلاثة أحوال: الإعمال وجواز الإعمال الإلغاء، ثم وجوب الإلغاء فتمنع من التأثير فى الفعل، وذلك إذا اعتمد الفعل بعدها على شىء، أو دخلت على اسم، أو دخلت على فعل يفيد الاستقبال.

الباب الثاني

إلغاء الأفعال والأسماء

تعمل الأفعال الناقصة الرفع والنصب في الأسماء ، وتعمل الأفعال التامة الرفع في الفاعل وتنصب مفعولا، وقد يطرأ على هذه الأفعال تغيير يؤدي إلى كفها عن العمل وإلغائها، فتتغير بنية الجملة، وتتضاف معان جديدة إلى التركيب، ونبدأ بدراسة:

الفصل الأول

إلغاء الأفعال الناسخة

المعروف أن كان تدخل على الجملة الاسمية فتنسخ حكمها؛ فترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وقد لاحظ النحاة أنه قد يلغى عملها، وأنه لا تأثير لها إذا زيدت، ومعنى زيادتها كما قال ابن يعيش:أن دخولها كخروجها، لا عمل لها فى اسم ولا خبر([٢٠٠])، ثم اختلف إذا كانت زائدة فى أمرين:

الأول: معناها: قال قوم: إنَّ كان إذا زيدت كانت على وجهين أحدهما: أن تلغى عن العمل مع بقاء معناها، والآخر أن تلغى عن العمل والمعنى معا، وإنما تدخل لضرب من التأكيد([٢٠١]) .

ونرى الوجه الأول وهو إلغاء عملها وبقاء معناها؛ لأن الزائد إنما يزاد لمعنى، وزيادتها بلفظ الماضى تدل على أن ما دخلت عليه كان فى الزمن الماضى؛ فقولنا: ما كان أجمل زيدا دلالة على أن التعجب من فرط الجمال كان فى الماضى، وإلا لقال: ما أجمل زيدا، ودليل ذلك قول الفرزدق :

وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ

وإن اختلف فى تأويل الشاهد دلالة على أن تلك الجيرة الكريمة كانت فى زمن سابق، وإلا فلِمَ التحسر والألم ؟!

الثانى: فاعلها: يرى السيرافى أن كان الزائدة فاعلها مصدرها، والتقدير كان الكون([٢٠٢])، ويرى أبو على أنها لا فاعل لها([٢٠٣])، ونرى أن كان الزائدة ملغاة لا عمل لها، فلا تأخذ فاعلا وهو المصدر، ولا يضمر فيها فاعل لئلا

تلتبس بكان التامة التى تستلزم فاعلا، وأن فى إضمار الفاعل لها كثرة تأويل لا فائدة منه، فإلغاء عملها هنا يلزم خصوصية، وهى ألا تكون ناقصة فلا تأخذ اسما ولا خبرا، وألا تكون تامة فلا تأخذ فاعلا؛ فبقى أن تكون ملغاة لا عمل لها فى اسم ولا خبر ولا فاعل .

ويجمل ابن هشام شروط زيادتها فى أمرين: أحدهما: أن تكون بلفظ الماضى، والثانى: أن تكون بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا([٢٠٤]) ، وفيه نظر من ناحيتين:

الأولى: أنه قد ورد زيادتها بلفظ المضارع، كقول أم عقيل بن على بن أبى طالب :

أنتَ تكونُ ماجدٌ نبيلُ ... إذ تهبُّ شمألُ بليلُ ([٢٠٥])

الثانى: زيادتها بين الجار والمجرور، قال الشاعر:

جيادُ بنى أبى بكرٍ تسامى ... على كانَ المسوَّمةِ العرابِ ([٢٠٦])

فقد زيدت بين حرف الجر (على) وبين الاسم المجرور (المسومة).

ومن ثم تزاد كان بصيغة الماضى والمضارع، وبين الجار والمجرور.

ومن المواضع التى زيدت فيها كان، وبطل فيها عملها:

زيادتها بصيغة الماضى بين المبتدأ والخبر، جاء فى شرح التسهيل ويجوز زيادتها وسطا باتفاق نحو: زيد كان قائم([٢٠٧]) كان زائدة لا عمل لها، وزيد مبتدأ وقائم خبر، وإنما زيدت لتوكيد أن القيام كان فى الزمن الماضى.

وأيضا تزاد بين ما التعجبية وجملة الخبر، ومنه قول امرئ القيس بن حجر:

أرى أمَّ عمروٍ دمعُها قد تحدَّرا ... بكاءً على عمروٍ وما كانَ أصبرا([٢٠٨])

ما تعجبية فى موضع مبتدأ، وكان زائدة لا عمل لها، وأصبرا فى موضع الخبر. وزيدت بين اسم إن وخبرها تقول: " إن من أفضلهم كان زيدا، والمراد إن من أفضلهم زيدا، وكان مزيدة لضرب من التأكيد إذ المعنى أنه فى الحال

أفضلهم، وليس المراد أنه كان فيما مضى إذ لا مدح فى ذلك؛ لأنك لو جعلت اسما وخبرا لكان التقدير إن زيدا كان من أفضلهم، وكنت قد قدمت الخبر على الاسم ، وليس بظرف، وذلك لا يجوز لأن زيدا يكون اسما، وكان وما تعلق بها الخبر ؛لذلك كان هناك زائدة([٢٠٩]). ومن ثم (إن من أفضلهم كان زيدا)، كان هنا زائدة بين خبر كان المقدم واسمها المؤخر، وزيدت لضرب من التوكيد، ولا معنى للزمن فيها هنا عند ابن يعيش إذ بذلك ينعدم المدح، وفيه نظر إذ المدح لا يكون فى الحاضر فقط بل قد يمتدح بفعل فى الماضى. ولا تصح المسألة إذا التزم الترتيب؛ فتقول إن زيدا كان من أفضلهم؛ إذ يصير فى كان ضمير يعود على زيد يكون اسمها، ومن أفضلهم خبرها، والجملة تكون فى موضع خبر إن.

وتزاد أيضا بين الفعل والفاعل: فمن كلام العرب" ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بنى عبس لم يوجد كان مثلهم"([٢١٠])، والشاهد لم يوجد كان مثلهم؛ فأصل التركيب لم يوجد مثلهم، ثم دخلت كان لتوكيد أن ذلك كان فى الماضى.

كما تزاد بين الصلة والموصول؛ ففى كتاب الله عز وجل﴿ قَالَ وَمَا عِلْمِى بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ ([٢١١]) أى بما يعلمون؛ لأنه كان عالما بما عملوه من إيمانهم([٢١٢]) .

كما تزاد بين الصفة والموصوف، جاء فى شرح التسهيل تزاد كان مسندة لضمير ما ذكر، قال الفرزدق :

فكيفَ إذا مررتَ بديارِ قومٍ وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ

فكانوا زائدة، إسنادها إلى الضمير لا يمنع الزيادة، كما لا يمنع إلغاء ظن فى نحو: زيد ظننت قائم، وهذا مذهب الخليل وسيبويه([٢١٣]) ، ويرى صاحب اللباب أنها ليست زائدة، والصحيح أن خبرها لنا، وكرام صفة لجيران([٢١٤])، وهذا الأرجح إذ أصل التركيب وجيران كرام كانوا لنا، فكرام صفة لجيران،

وفصل الشاعر بين الصفة والموصوف بجملة كانوا لنا، ثم قدم الخبر للتخصيص، فالضمير فى كان لا بد له من موضع إعرابى، ومن ثم يكون اسما لكان وما دام قد وجد الاسم فلابد من خبر وهو لنا، والسياق لا يمنع ذلك، فكان هنا عاملة وليست زائدة حتى يكون للضمير موقع إعرابى.

وأيضا تزاد بين الجار والمجرور، قال الشاعر:

جيادُ بنى أبى بكرٍ تسامى ... على كان المسومةِ العرابِ([٢١٥])

زيدت بين الجار والمجرور، فعلى حرف جر، والمسومة اسم مجرور فصل بينه وبين عامله بكان الزائدة؛ لتوكيد أن ذلك كان فى الماضى، ويرى السيوطى أنه شذ بين الجار والمجرور([٢١٦]).

مما سبق يتضح أن زيادة كان سبب فى إلغاء عملها، وأنها حينئذٍ تكون مؤكدة لمعنى المضى إذا زيدت بصيغة الماضى، ومؤكدة للحالية إذا زيدت بصيغة المضارع، وأنها لا فاعل لها إذ لو أخذت فاعلا لشابهت كان التامة، وأيضا إذا اتصل بها ضمير فيرجح أن تكون عاملة إذ لابد من موقع إعرابى للضمير، ويرجح هنا أن يكون اسمها، ومن ثم تعين وجود الخبر، فتكون عاملة مثل وجيران لنا كانوا كرام، وأيضا أنها تزاد بين ركنين متلازمين مثل المبتدأ والخبر، وما التعجبية وأفعل، والصلة والموصول، والجار والمجرور على خلاف.

الفصل الثاني

إلغاء ظن وأخواتها

تنقسم دراسة الإلغاء في باب ظن وأخواتها إلى دراسة الإلغاء، ودراسة التعليق:

أولا: الإلغاء: يكون مع أفعال القلوب ومصادرها، وهى أفعال تدخل على الجملة الاسمية فتنسخ حكمها؛ حيث تنصب المبتدأ مفعولا أول، وتنصب الخبر مفعولا ثانيا، ولكن هذه الأفعال ومصادرها قد تمنع من العمل لفظا ومحلا، وذلك إذا توسطت أو تأخرت، ونبدأ أولا بدراسة الإلغاء فى:

- **الفعل:** الأفعال التى تستعمل وتلغى هى ظننت وحسبت وخلت وأريت ورأيت وزعمت، وما تصرف من أفعالها؛ "فإذا جاءت مستعملة فهى بمنزلة رأيت وضربت وأعطيت فى الإعمال فى الخبر والاستفهام وفى كل شىء، وذلك قولك: أظن زيدا منطلقا، وأظن عمرا ذاهبا، وزيدا أظن أخاك، وعمرا زعمت أباك وإن شئت رفعت"([٢١٧])؛ ومن ثم فإن الأفعال القلبية لها حالان:

الأول: الإعمال: وذلك إذا تصدرت الجملة وتقدمت على مفعوليها مثل: أظن زيدا منطلقا، وأظن عمرا ذاهبا، فالفعل هنا عامل ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وإذا تصدر الفعل فلا يجوز الإلغاء عند البصريين، وتأولوا ما ورد مما يوهم ذلك ([٢١٨]).

الثانى: الإلغاء: وهو إبطال عملها وبقاء معناها، وذلك إن وسطتها أو أخرتها كنت بالخيار فى الإعمال والإلغاء([٢١٩]) .

وضعف إعمال هذه الأفعال فى المفعولين لكونها "غير مؤثرة ولا نافذة منك إلى غيرك، وإنما هى أشياء تهجس فى النفس من يقين أو شك من غير تأثير فيما تعلق بها، وإنما أعملت لأن فاعلها قد تعلق ظنه أو علمه بمظنون أو معلوم كما أن قولك: ذكرت زيدا يتعدى إلى زيد؛ لأنه الذى اختص به، وإن لم يكن مؤثرا فيه؛ فلذلك تعدت هذه الأفعال، وإن لم تكن مؤثرة لتعلقها بما

ذكرت واختصاصها به؛ ولأجل كونها ضعيفة فى العمل جاز أن تلغى عن العمل"([٢٢٠])؛ ومن ثم أعملت هذه الأفعال لكون فاعلها تعلق بمفعول هو مظنون أو معلوم، وألغيت لأنها أفعال ضعيفة غير مؤثرة بمعنى أنها لا توقع حدثا منك إلى غيرك مثل الضرب والقتل مثلاً، وإنما هى أشياء قلبية نفسية تهجس فى النفس من شك أو يقين أو غير ذلك .

وللإلغاء حالتان :

- **التوسط:** إذا توسط الفعل بين مفعولين جاز فيه الإعمال والإلغاء، يقول ابن يعيش: إذا توسطت .. فإنه يجوز إلغاؤها، لأنها دخلت على جملة قائمة بنفسها، فإذا تقدمت الجملة أو شىء منها جرت على منهاجها ولفظها قبل دخول الشك، وصير الفعل فى تقدير ظرف له كأنك قلت: زيد منطلق فى ظنى، مع أن الفعل يضعف عمله إذا تقدمه معموله بإبعاده عن الصدر، فكذلك إذا قلت: زيد أظن منطلق؛ يجوز الإعمال والإلغاء نحو: زيد حسبت منطلق، وزيدا حسبت منطلقا، فإذا ألغيت كان الفعل فى تقدير ظرف متعلق بالخبر كأنك قلت: زيد منطلق فى حسبانى وظنى، وإذا أعملت كان الفعل فى حكم الأفعال المؤثرة نحو أبصرت وضربت وأعطيت([٢٢١]).

ومن ثم إذا توسط الفعل بين مفعولين جاز إعماله فى المفعولين تشبيها له بأعطى وأمثاله، وجاز إلغاؤه لكونه يضعف إذا ابتعد عن الصدر، وهنا يرتفع المفعولان على الابتداء والخبر، ويكون الفعل بمثابة ظرف يتعلق بالخبر، هذا رأى ابن يعيش، وفيه نظر إذ يقدر الفعل وفاعله جملة اعتراضية بين المبتدأ والخبر ،" قال جرير:

أبالأراجيزِ يا ابنَ اللؤمِ تُوعدنى وفى الأراجيزِ خلت اللؤمُ والخورُ

أنشده يونس مرفوعا، وإنما كان التأخير أقوى؛ لأنه إنما يجىء بالشك بعدما يمضى كلامه على اليقين، أو بعد ما يبتدئ وهو يريد اليقين ثم يدركه الشك ....؛ فأخر ما لم يعمل فى أول كلامه، وإنما جعل ذلك فيما بلغه بعدما مضى كلامه على اليقين وفيما يدرى؛ فإذا ابتدأ كلامه على مع فى نيته من

الشك أعمل الفعل قدم أو أخر"([٢٢٢])، فى الأراجيز فى موضع الخبر، واللؤم مبتدأ مؤخر، وخلت فعل ملغى؛ لأنه ابتدأ كلامه على اليقين (فى الأراجيز) ثم أدركه الشك، فأدخل الفعل (خلت)، وهنا يجوز الإلغاء ويجوز الإعمال فينصب اللؤم ولكن إن ابتدأ الكلام شاكا أعمل الفعل قدم أو أخر.

التأخر: الأحسن فيه الإلغاء؛ لأن الفعل لا حظ له فى التقدم بوجه، وإذا كان كذلك ضعف أمره وحسن إلغاؤه لأجل الشك، فإذا لفظنا الجزأين قبل الفعل كان الابتداء أقرب إليهما من الفعل وأولى العاملين الأقرب([٢٢٣]).

ومن ثم الأحسن إذا تأخر الفعل عن مفعوليه الإلغاء، لكون تقدم المفعولين يجعلهما أقرب إلى الابتداء والخبر منهما إلى الفعل الذى يضعف بالتأخر، وإذا تأخر عن أحد المفعولين أو عنهما جميعا فتلغى الفعل حتى لا يكون عمل فى مفعولين لا لفظا ولا تقديرا، وأعنى بالتقدير أنك لا تثبت لهما ضميرا فتشغل به، كما أتيت فى زيد ضربت بهاء محذوفة هى ضمير زيد([٢٢٤]).

والإلغاء يكون لفظا فلا يعمل الفعل فى أحد المفعولين أو كليهما، وتقديرا فلا يعمل فى ضمير محذوف يعود على المتقدم؛ فقولك: زيد منطلق أظن، زيد مبتدأ، ومنطلق خبر، وأظن فعل ملغى فى تقدير الظرف متعلق بالخبر، أى زيد منطلق فى ظنى .

- **إلغاء المصدر**: يعامل مصدر أفعال القلوب معاملتها، من حيث الإعمال والإلغاء، فيعمل فى المواضع التى يعمل فيها الفعل، ويلغى حين يلغى، يقول سيبويه: " اعلم أن المصدر قد يلغى كما يلغى الفعل، إن ابتدأت فقلت: ظنى زيد ذاهب كان قبيحا لا يجوز البتة، كما ضعف أظن زيدٌ ذاهب"([٢٢٥]) .

مما سبق نجد أن مصدر هذه الأفعال يجب إعماله إذا تصدر الكلام ولا يجوز إبطاله . ويجوز إلغاء المصدر إذا توسط المفعولين، ومعنى إلغائه إبطال عمله لا إبطال إعرابه؛ فتقول زيد ظنى أخوك، فزيد مرتفع بالابتداء

وخبره ذاهب ، وظنك مصدر منصوب بفعل مضمر ملغى، وجاز أن يؤكد الفعل الملغى؛ لأن المصدر صار بدلا منه ([٢٢٦]) .

وهذا أحسن مما سبق باستفهام عن الزمان أو المكان تقول: متى ظنك زيدٌ ذاهب؛ لأن قبله كلاما فصار الفعل كأنه حشو، فإن نصبت الاسمين وقلت: متى ظنُّك زيدا ذاهبا رفعت المصدر على الابتداء والظرف خبره لأن ظروف الزمان تقع أخبارا عن الأحداث، وقد أعملت المصدر إعمال فعله، وهو أحسن هنا من الإلغاء([٢٢٧]).

ومن ثم إذا سبق المصدر متى أو أين جاز الإعمال والإلغاء، والإعمال أحسن؛ فتقول: متى ظنك زيدا ذاهبا، متى فى موضع الخبر، وظنك مبتدأ مؤخر، وزيدا وذاهبا مفعولا ظنك؛ لأنه قد عمل عمل فعله.

ويحسن الإلغاء إذا تأخر المصدر، يقول ابن يعيش: " والإلغاء هنا أحسن إذا كان متأخرا، كما كان الفعل"([٢٢٨])، تقول: زيد أخوك ظنى، زيد مبتدأ وأخوك خبر، وظنى مصدر ملغى، ويضعف الإعمال كلما تأخر المصدر.

ومما سبق يتضح لنا أن:

١-أفعال القلوب لها ثلاث حالات هى: الإعمال إذا تصدرت الكلام، وجواز الإلغاء إذا توسطت، وحسنه إذا تأخرت.

٢- أن المصدر يعامل معاملة الفعل فيعمل حيث يعمل فعله، ويلغى حيث يلغى، ويحسن حيث يحسن، ويقبح حيث يقبح.

٣- أن إلغاء المصدر ليس إلغاء إعرابه بل إلغاء عمله.

٤- جواز الإعمال إذا ولى الفعل أو المصدر اسم استفهام عن الزمان أو المكان؛ لأن الفعل والمصدر هنا يصيران حشوا حيث يفقدان الصدارة .

٥- الفعل الملغى المتوسط بمثابة ظرف متعلق بالخبر عند ابن يعيش وعند الباحث مع فاعله جملة اعتراضية.

ثانيا: التعليق: ضرب من الإلغاء، والفرق بينهما أن الإلغاء إبطال عمل العامل لفظا وتقديرا، والتعليق إبطال عمله لفظا لا تقديرا؛ فكل تعليق إلغاء وليس كل إلغاء تعليقا، ولما كان التعليق نوعا من الإلغاء لم يجز أن يعلق من الأفعال إلا ما جاز إلغاؤه وهى أفعال القلب، وهى علمت وأخواته([٢٢٩]).

ومن ثم الإلغاء أعم وأشمل من التعليق؛ لأن الإلغاء إبطال لفظا وتقديرا، أما التعليق فهو الإبطال لفظا فقط حيث أن للملغى محلا إعرابيا. قال ابن هشام:" التعليق عبارة عن إبطال عملها لفظا لا محلا لاعتراض ما له صدر الكلام بينها وبين معموليها" ([٢٣٠]) .

ومن ثم فالتعليق لا يكون إلا إذا اعترض ما له صدر الكلام بين العامل ومعموليه، ويؤكد ذلك قول السيوطى: "يختص المتصرف من الأفعال القلبية بالتعليق، وهو ترك العمل فى اللفظ لا فى التقدير لمانع" ([٢٣١])، ويعلل صاحب المقتصد ذلك بقوله: " إنما رفع وعدل إلى الابتداء محافظة على اللفظ، ولا يكون هذا فى غير هذه الأفعال؛ فلا تقول: أعطيت زيدٌ درهم، ولا أعطيت أزيدٌ درهمُ؛ لأن ذلك لا يؤدى المعنى"([٢٣٢])، أى ألغي عمل هذه الأفعال محافظة على قوة ما له صدارة فى الكلام فيكون ما بعده مبتدأ وخبرا، والجملة تسد مسد مفعولى العامل.

وتعلق هذه الأفعال عن العمل إذا وليها حروف الابتداء، وأحصاها السيوطى فى كون أحد المفعولين استفهاما نحو قوله تعالى: ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى ﴾ ([٢٣٣]) ، أو مضافا إليه نحو: علمت أبو من زيد، أو مدخولا له نحو: علمت أزيدٌ قائمٌ، أو مدخولا لما النافية نحو قوله تعالى: ﴿ وَظَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ ﴾([٢٣٤])، أو لـ لا النافية نحو: أظن لا يقوم زيد، أو للام الابتداء نحو قوله عز وجل: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ ﴾ ([٢٣٥])، وعد الفارسى من المعلقات لعل، ووافقه أبو حيان نحو: ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى﴾([٢٣٦]) وعد ابن مالك منها لام القسم في قول لبيد:

ولقدْ علمْت لتأتينَّ منيتِى ([٢٣٧]) .

ونرى أن ما رآه ابن مالك هو ما ارتآه السيوطى فى لام الابتداء فاللام فى قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ ﴾ لام ابتداء، واللام فى قول الشاعر: ولقد علمت لتأتين منيتى لام ابتداء وكلاهما واقع فى جواب القسم، وعد ابن مالك لو أيضا فى قول حاتم الطائي:

وقدْ علمَ الأقوامُ لو أنَّ حاتما ... أرادَ ثراءَ المالِ كانَ لهُ وفرّ(٢٣٨)

ومن ثم تعلق هذه الأفعال إذا وليها حرف له صدر الكلام، وهى حروف الابتداء سواء أكانت حروف النفى أم الاستفهام أم لام الابتداء، ويحكم على لفظ المعمولين بالابتداء والخبر، وعلى الموضع بالنصب حيث يسد مسد مفعولى العامل الملغى عمله لفظا، ومثال ذلك ما أشرنا إليه من قوله تعالى: ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾ تعلم فعل معلق عن العمل، أى مبتدأ، والحزبين مضاف إليه، وأحصى خبر، والجملة الاسمية سدت مسد مفعولى نعلم .

الفصل الثالث

إلغاء قلما وأخواتها

قل وكثر وطال أفعال ماضية تطلب مرفوعا، وهذه الأفعال قد تدخل عليها ما فتكفها عن العمل، وتهيؤها للدخول على الفعل " مذهب سيبويه أن قل يمكن أن يليه الاسم؛ لأنه فعل، فلما دخلت عليه ما كفته، وهيأته للدخول على الفعل، كما تهيئ رب الدخول على الفعل، وحسن رأى سيبويه أن قلما تجرى مجرى رب"([٢٣٩])، ف " قالوا: قلما يخرج زيد، وقلما يكون كذا ، فزادوا ما ليصلح وقوع الفعل بعد قل؛ لأن الفعل لا يليه فعل"([٢٤٠]) .

ومن ثم قل إذا دخلت عليها ما هيأتها للدخول على الفعل بعدما كان يليها الاسم، وذلك لشبهها برب، وهذا يكون فى قل وأخواتها، ولم يكف من الأفعال عن العمل إلا قل وطال وكثر؛ لأنها أشبهت رب من حيث المعنى، فكما تكون رب مكفوفة بما فكذلك تكون تلك الأفعال مكفوفة بها عن العمل.

ويرى ابن هشام أنها إذا كانت كافة تكتب موصولة بالمكفوف لغاية اتصالها به نحو طالما، وإذا كانت غير كافة تكتب مفصولة نحو: قل ما يقوم زيد أى قل قيامه([٢٤١]) ، فيرى أنه إذا كانت ما كافة اتصلت بالفعل فتقول قلما وكثر وطالما وكثرما، وإذا كانت غير كافة كأن تكون مصدرية لا تتصل بالفعل وهو رأى .

ومما سبق نجد أن قلما وأخواتها معنى الإلغاء فيها هو كفها عن رفع الفاعل فلا تأخذ فاعلا ويليها الفعل، أما قول المرّار الفقعسي:

صددتِ فأطولتِ الصدودَ وقلَّما ... وصالٌ على طولِ الصدود يدومُ ([٢٤٢])

نجد أن قلما دخلت على الاسم وصال، وفيه آراء :

الأول: ما كافة وقل مكفوفة ووصال فاعل يدوم مقدم، وإنما الكلام: وقل ما يدوم وصال، وهو رأى سيبويه([٢٤٣]) .

الثانى: ما كافة وقل مكفوفة، ووصال فاعل لفعل محذوف يدل عليه المذكور يدوم([٢٤٤]) .

الثالث: ما زائدة ووصال مرتفع بقل.

الرابع: وصال مبتدأ، ويدوم فعل فاعله مستتر فيه عائد إلى المبتدأ، وعلى طول الصدود متعلق به، والجملة الاسمية أقيمت مقام الجملة الفعلية لأجل ضرورة النظم، وهذا القول عدول عن الظاهر، ورد بأنه لا يجوز أن يكون وصال مبتدأ ويدوم مع متعقله الخبر والمجموع جملة اسمية؛ لأن الفعل المكفوف عن العمل لا يدخل إلا على الجملة الفعلية ([٢٤٥]).

ويرى ابن هشام أن الرأى هو الثانى حيث ما كافة وقل مكفوفة ووصال فاعل لمحذوف يدل عليه المذكور، وهو أولى لأن المقصود هنا من هذا الكلام هو بيان معنى القلة، بمعنى الدوام مع قصد نفيه، لا بيان تعلق بمعنى الوصال، ولا بمعنى الكلام المؤول بمعنى المصدر

والوجه ما رآه ابن هشام؛ لأن الرأى الأول فيه تقديم للفاعل على فعله، ولا يقدم الفاعل وإلا تغير إعرابه، والرأى الثالث فيه خروج عن الظاهر وإحلال للجملة الاسمية محل الفعلية، وفيه أن هذا تأويل، إضافة إلى أن الفعل المكفوف لا يليه إلا الفعل، والوجه الثالث وهو جعل ما زائدة حسن أيضا لقلة التأويل فيه ولأن قل تشبه رب، ورب تدخل عليها ما، وتكون زائدة غير كافة([٢٤٦]).

ومما سبق نجد أن ما إذا دخلت على قل وأخواتها فإنها تكفها عن طلب الفاعل، وتهيؤها للدخول على الجملة الفعلية، و إذا وليها اسم فإن ذلك يؤول.

الفصل الرابع

إلغاء أسماء الشرط

من المعروف أن أسماء الشرط تدخل على جملتى الشرط والجزاء، ويكون عملها الجزم، وقد يلغى عملها إذا شغلت هذه الأسماء بعامل وأصبحت معمولا، وفى ذلك يقول سيبويه: "هذا باب ما تكون فيه الأسماء التى يجازى بها بمنزلة الذى، وذلك قولك: كان من يأتينى آتيه ... وليس من يأتينى آتيه، وإنما أذهبت الجزاء من ها هنا؛ لأنك لا تعملها فى شىء، فلما أعملتهن ذهب الجزاء، ولم يكن من مواضعه، ألا ترى أنك لو جئت بإن ومتى تريد (كان إن، وكان متى) كان محالا، فهذا دليل على أن الجزاء لا ينبغى له أن يكون ها هنا بمن، وما وأى"([٢٤٧]).

ومن ثم إذا شغلت أسماء الشرط (من، وما، وأى) بكان ألغي عملهن، ولم يصبح لها تأثير فيما بعدهن، وأصبحت بمثابة الذى؛ ومن ثم كان من يأتينى آتيه، كان فعل ناسخ، من اسم موصول (كان فى الأصل اسم شرط ألغي عمله)، يأتينى صلة الموصول، آتيه جملة فى موضع الخبر.

ويبطل عمل أسماء الشرط أيضا إذا شغلتها بإنَّ ([٢٤٨]) وذلك قولك: إن من يأتينى آتيه، الأصل فى التركيب من يأتنى آته، ولما دخلت إن شغلت اسم الشرط بها فألغي عمله، وأصبح بمنزلة الاسم الموصول (الذى)، وأصبح إن من يأتينى آتيه، فيكون من اسم إن، ويأتينى صلة الموصول، وآتيه خبر إن.

ولكن إذا شغلت كان وإنّ عمل اسم الشرط فيما بعده يقول سيبويه:" فإن شغلت هذه الحروف (كان وإن) جازيت، فمنه: إنه من يأتنا نأته، وقال تعالى:﴿ إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِما فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ لا يَمُوتُ فيها وَلا يَحْيَى ﴾ ([٢٤٩])، فلما شغلت إن بالضمير عمل اسم الشرط، إن ناسخ والضمير اسمها، ومن اسم الشرط، ويأت فعل الشرط، وفإن.... جملة جواب الشرط .

ويجوز أن تعمل إذا أضمرت لكان اسما، تقول: كان من يأته يعطه، وليس من يأت يحببه، وإذا أضمرت الاسم فى كان أو ليس صار بمنزلة لستُ وكنتُ، وقال أمية بن أبى الصلت:

ولكنَّ منْ لا يلقَ أمرا ينوبُه بعدتِه ينزلْ بِه وهو أعزلُ

ويرى الخليل أنه إنما جازى حيث أضمر الهاء، أراد لكنه([٢٥٠]) .

لما أضمرت اسما شغل الناسخ به فصار بمنزلة المذكور، وتفرغ اسم الشرط للعمل فيما بعده، ومنه ولكن من يلق، التقدير لكنه؛ فالاسم ضمير محذوف، ومن اسم الشرط عمل فيما بعده، والجملة الشرطية فى موضع خبر لكن .

يلغى عمل هذه الأسماء إذا دخل عليها حرف ابتداء؛ وذلك لأن لأسماء الشرط الصدارة فى الكلام، فلما دخلت هذه الحروف فقدت الصدارة؛ فكرهوا فيها الجزاء، يقول سيبويه: " هذا باب يذهب فيه الجزاء من الأسماء كما ذهب فى إنَّ وكان وأشباههما، غير إن وكان عوامل فيما بعدهن، والحروف فى هذا الباب لا يحدثن فيما بعدها من الأسماء شيئا، كما أحدثت إن وكان وأشباههما؛ لأنها من الحروف التى تدخل على المبتدأ أو المبنى عليه فلا تغير الكلام عن حاله، فمن ذلك قولك: أتذكر إذ من يأتينا نأتيه، وإنما كرهوا الجزاء ها هنا؛ لأنه ليس من مواضعه"([٢٥١]).

ومن ثم إذا دخلت إذ وما وهى حروف ابتداء على اسم الشرط ألغيت عمله لفقد الشرط والجزاء؛ ومن ثم إذ من يأتينا نأتيه أصله من يأتنا نأته؛ فلما دخلت إذ ألغيت عمل من، وصارت اسما موصولا؛ فتكون إذ من يأتينا نأتيه، ومن اسم موصول، ويأتينا صلة الموصول، ونأتيه فى موضع الخبر.

وقد يجوز فى الشعر أن يجازى بعد هذه الحروف؛ فتقول: أتذكر إذ من يأتنا نأته ..." وقال لبيد:

على حين مَنْ تلبثْ عليه ذنوبُه يرث شربُه إذ فى المقامِ تدابرُ

قال الشارح أضاف حين إلى جملة الشرط ضرورة، وحقها هى وإذا ألا تضافا إلا إلى الجمل المخبر بها، وسهل هذا هنا تشبيه هذه الجملة الشرطية بجملة الابتداء والخبر والفعل والفاعل([٢٥٢]).

ومما سبق نجد أن اسم الشرط يعمل فى جملتى الشرط والجزاء، ويلغى عمله إذا عمل فيه عامل آخر مثل كان وليس، أو إنَّ الناسخة، أما إذا شغلت هذه العوامل جاز أن يعمل اسم الشرط .

النتائج

من خلال البحث برزت النتائج الآتية:

– اللغو لابد له من ثلاثة أركان، ملغٍ وهو سبب الإلغاء، وملغَى وهو العامل، وملغَى عنه وهو المعمول.

– أن له مسميات كثيرة مثل عدم الذكر أو الإبطال أو التعليق، وكلها لا تخرج عن هذا المضمون.

– تحققه فى الحرف والاسم والفعل.

– تحققه لا يكون فى جميع العوامل، إنما يكون فى عوامل معينة، فتبطل ظن وأخواتها ولا تبطل كتب وصنع.

– قد يكون لأكثر من سبب كما فى الحروف الناسخة حيث ما الكافة والتخفيف.

– قد يكون فى الصنف الواحد، وقد لا يكون، مثل إلغاء بعض الحروف الناسخة بالتخفيف، وعدم إلغاء البعض الآخر مثل ليت ولعل.

– أنه فى الصنف الواحد قد يكون واجبا، وقد يكون جائزا كما فى الحروف الناسخة.

– أنه قسمان قسم يكون فى اللفظ دون المحل؛ فيكون للملغَى محل إعرابى، مثل تعليق الأفعال القلبية، وقسم يكون فى اللفظ والمحل؛ فلا يكون للعامل أى أثر إعرابى مثل إلغاء كان وإذن.

– أنه يرد الجمل إلى أصولها الإعرابية قبل دخول العامل، فحين تلغى كان ترد الجملة إلى الابتداء والخبر، وكذلك إن وأخواتها ورب.

– أنه قد يغير الإعراب تماما كما فى مَن الشرطية، إذا عملت فيها كان أو إنَّ الناسخة تغير الإعراب؛ فيتحول اسم الشرط العامل فى جملتى الشرط والجزاء إلى اسم موصول؛ وتتحول جملة الشرط إلى صلة الموصول.

– أنه يهيئ العامل للدخول على ما لا يدخل عليه فى الأصل، مثل دخول إن على الجملة الفعلية، ورب كذلك.

– أنه يكون فى الناصب والجازم والجار.

– أنه يكون فيما يعمل عملا واحدا مثل حروف الجر، وفيما يعمل عملين مختلفين مثل الحروف الناسخة وكان وأخواتها، وفيما يعمل عملين متماثلين مثل الأفعال القلبية.

– أنه قد يكون لسبب فى بناء الجملة مثل الحذف أو الزيادة أو التقديم أو التأخير، وقد يكون لسبب خارج عنها مثل لغة أو لهجة لا تُعمل العامل.

– أنه قد يكون من خلال عنصر الزمن كما فى إبطال إذن، ويكون كذلك من خلال التعريف كما فى لا النافية للجنس.

– قد تتشابه النظائر النحوية فى أسباب الإلغاء، مثل المشبهات بليس ما ولا وإن.

– أن العامل الذى يشبه بأكثر من أداة يختلف سبب الإلغاء فى كل نوع، مثل لا مرة تعمل عمل إن، وأخرى تعمل عمل ليس؛ فيختلف سبب الإلغاء فى كل نوع.

– أن الملغَى قد يكون فى موضعه، وقد يكون فى غير موضعه .

– الإلغاء قد يكون فى الظاهر دون المضمر، مثل إلغاء عمل أن المخففة لا تعمل فى ظاهر، وتعمل فى ضمير الشأن محذوفا.

– أن العامل قد يكون له معنى قبل إلغائه، ثم يكتسب معنى زائدا بعده، مثل إنَّ تكون للتوكيد، وحين تكف بما تكون للقصر.

– أنه قد ينقلب معناه إلى الضد، مثل ما النافية حين يبطل عملها بإلا يتحول المعنى إلى القصر.

ومن خلال ما سبق تتضح لنا أهمية دراسة الإلغاء حيث يؤثر فى بناء الجملة، وفى التوجيه الإعرابى، بل يؤثر فى المعنى ويوجهه أحيانا وجهاتٍ مخالفةً لما قبله.

وأخيرا فإن هذا البحث ليس بدعا ولا شيئا لم يقله الأولون، وإنما هو من خلاصة أفكارهم وآرائهم فى متون كتاباتهم المخلصة عبر الزمن.

الهوامش

١) ابن منظور: محمد بن مكرم بن منظور المصري: لسان العرب، دار المعارف، مصر، د ت : لغو.

وفيه: وليس في كلام العرب مثل اللَّغْو واللَّغَى إلا قولهم:الأَسْوُ والأَسا، أَسَوْتُه أَسْواً وأَساً أَصلحته، وعند الزَّبيدي: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني: تاج العروس من جواهر القاموس، ت/ مصطفى حجازي، وإبراهيم الترزي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٨٤م. مادة لغو: ومثله النجو والنجا.

٢) الفيروز آبادي: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي: القاموس المحيط، مؤسسة دار الريان للتراث، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ: لغو. وفيه: ولَغَى في قوله، كَسَعى ودَعا ورضِيَ.

٣) القاموس المحيط: لغا.

٤) فصلت: ٢٦.

٥) لسان العرب: لغو.

٦) فصلت: ٢٦.

٧) تاج العروس: لغو.

٨) المرجع السابق: الموضع نفسه. لغو. وفيه: يقال: إن فرسك لملاغى الجرى إذا كان جريه غير جرى جد.

٩) لسان العرب: لغو.

١٠) المرجع السابق : الموضع نفسه.

١١) تاج العروس: لغو.

١٢) لسان العرب: لغو.

١٣) القاموس المحيط: لغو.

١٤) الجزري: المبارك بن محمد الجزري أبو السعادات: النهاية في حديث الغريب والأثر: ت: طاهر أحمد الزاوي، محمود الطناحي، المكتبة الوقفية، ط١،٢٩٦٣م،٤/٢٥٨.

١٥) لسان العرب: لغو.

١٦) تاج العروس: لغو.

١٧) الغاشية: ١١.

١٨) النهاية في حديث الغريب والأثر: ٢٥٨/٤.

١٩) لسان العرب: لغو.في مقاييس اللغة "اللَّغا: ما لا يُعدّ من أَولاد الإبل في دية أَو غيرها لصغرها، قال العبدي:

أو مائةٍ تُجعلُ أولادها لَغْواً وعُـرْضَ الـمـائـةِ الجـَلـمـدِ

وشاة لَغْو ولَغاً: لا يُعتدّ بها في المعاملة " فاللغو ما لا يؤخذ به ولا يكون له حساب.

٢٠) التكوير:٢.

٢١)التكوير: ٦.

٢٢) لسان العرب: لغو. وفيه"يقال: لَغا إذا تكلم بالمُطَّرَحِ من القول وما لا يَعْني، وأَلغى إذا أَسقط".

٢٣) المرجع السابق: الموضع نفسه. وفيه: وذلك ما يجرى وصلا للكلام بضرب من العادة كلا والله وبلى والله قال ومن، الفرق اللطيف قول الخليل اللغط كلام بشئ ليس من شأنك والكذب كلام بشئ تغري به والمحال كلام بشئ مستحيل والمستقيم كلام بشئ منتظم واللغو كلام بشئ لم ترده فاللغو هو قول غير مراد وليس معتمدا عليه.

٢٤) المرجع السابق: الموضع نفسه.

٢٥) سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر : الكتاب ، ت/ عبد السلام محمد هارون، الخانجي، القاهرة ، ط ٢ ، ١٤٠٢ هـ ، ١٩٨٢م ، ٥٢/٢ .

٢٦) السيوطى: جلال الدين السيوطى: المطالع السعيدة: ت د/ طاهر سليمان حمودة، مكتبة سوتير، الإسكندرية، ١٩٩٥م، ٣٤١..

٢٧) الكتاب : ٢٩٥/٢ .

٢٨) ابن يعيش : ابن على بن يعيش النحوى ، شرح المفصل ، مكتبة المتبنى ، القاهرة ، د.ت ، ٨/ ٩٨ .

٢٩) الكتاب : ١٣٨/٢ .

٣٠) الجرجانى: عبد القاهر الجرجانى: المقتصد فى شرح الإيضاح، ت:د/ كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م ، ٤٣١ .

٣١) ابن هشام: أبو محمد جمال الدين بن يوسف أحمد بن هشام: شرح قطر الندى وبل الصدى ، ت: محمد محيى الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤١٩هـ ، ١٩٩٩م ، ٢٠٢ .

٣٢) المطالع السعيدة : ٢٤٠ .

٣٣) العلوى: هبة الله بن على بن محمد بن حمزة الحسينى العلوى: أمالى ابن الشجرى ، ت/ د: محمود محمد الطناحى، الخانجى ، القاهرة ، طـ ١ ، ١٤٠٣ ، ١٩٩٢م ، ٥٥٩/٢ .

٣٤) محيى الدين الكافيجى: شرح قواعد الإعراب، ت/فخر الدين قباوة، دار طلاس للنشر، دمشق، ط٣ ، ١٩٩٦م ، ٤٨٨ .

٣٥) شرح قواعد الإعراب: ٤٨٥. وقد تستعمل العرب الكف بمعنى الحذف قال ابن فارس: "باب الكف، ومن سنن العرب الكفُّ، وهو أن يكف عن ذكر الخبر اكتفاء بما يدل" أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا: الصاحبى، ت/ السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة،١٩٩٧م ، ٤٣١ .

٣٦) الكتاب: ١ / ١٢٤ .

٣٧) المائدة: ١٣.

٣٨) ابن السراج : أبو بكر محمد بن سهل بن السراج : الأصول فى النحو ، ت : د/ عبد المحسن الفتلى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٨هـ ، ١٩٨٨ م ، ٢ / ٢٥٧ .

٣٩) شرح المفصل: ٢٦/٨ .

٤٠) المرجع السابق : الموضع نفسه .

٤١) شرح قطر الندى: ٢٣١ . "

٤٢) شرح المفصل: ٨ /٦٨ .

٤٣) شرح قطر الندى: ٢٣٧ .

٤٤) أمالى ابن الشجرى: ١٥/١ .

٤٥) شرح المفصل: ٨ / ٥٤ .

٤٦) ابن عصفور: أبو الحسن على بن مؤمن محمد الحضرمى الإشبيلى: شرح جمل الزجاجى، ت: د/ صاحب أبو جناح ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٩هـ ، ١٩٩٩م ، ١ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ .

٤٧) ابن برهان العكبرى:أبو القاسم عبد الواحد بن على الأسدى، شرح اللمع فى النحو، ت :د/فائز فارس ،السلسلة التراثية، ط ١ ، ١٩٨٤ ، ٧٥/١ .

٤٨) النساء: ١٧١

٤٩) شرح المفصل: ٨ / ٥٦ .

٥٠) الكهف: ١١٠

٥١) شرح المفصل: ٨/ ٥٦ ، ٥٧ .

٥٢) المرجع السابق: ٨ / ٥٧ .

٥٣) المرجع السابق: الموضع نفسه .

٥٤) الكتاب: ٢ / ١٣٨ .

٥٥) شرح قطر الندى: ١٩٦ .

٥٦) الكتاب: ٢ / ١٣٧ .

٥٧) شرح المفصل: ٨ / ٨ .

٥٨) شرح قطر الندى: ١ / ٢٠٠ .

٥٩) شرح أمالى ابن الشجرى: ١٧٧/٢ .

٦٠) شرح قواعد الإعراب: ٣٥٤ .

٦١) الأعراف: ١٠٢ .

٦٢) الزمخشرى: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشرى ، المفصل فى علم العربية ، دار الجيل ، بيروت ، ١٣٢٣هـ ، ١٩٠٣م ، ٢٩٧ .

٦٣) المطالع السعيدة: ٢١٢.

٦٤) هود: ١١١ .

٦٥) شرح قواعد الإعراب: ٣٥٦ .

٦٦) الطارق: ٤ .

٦٧) شرح قواعد الإعراب : ٣٥٦ .

٦٨) الأحقاف: ٢٦ .

٦٩) أبو علي النحوي: المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، ت/ صلاح الدين عبد الله السنبكاوي، مطبعة العانى بغداد ، ١٩٨٣م ، ١٧٦ ، ١٧٧ .

٧٠) المطالع السعيدة : ٢٩٠ .

ذهب الكوفيون إلى أن إن إذا جاءت بعدها اللام تكون بمعنى ما ، واللام بمعنى إلا ، وذهب البصريون إلى أنها مخففة من الثقيلة واللام بعدها لام التأكيد .انظر: الأنباري : كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد أبى سعيد : الإنصاف فى مسائل الخلاف ، ت/ محمد محيى الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤١٨هـ ، ١٩٩٧م ، ٢ / ٦٤٠ .

٧١) الكتاب : ١٣٧/٢ .

٧٢) شرح قطر الندى: ١٠٢ .

٧٣) الكتاب : ٣ / ٧٤ . ولا يشترط أن يكون الضمير الذي تعمل فيه أن بمعنى الشأن كما يرى ابن مالك، وذهب ابن الحاجب أن لا يكون إلا للشأن وأما قول الشاعر:

بأنك ربيعٌ وغيثٌ مريعٌ وأن هناكَ تكونُ الثمالا

فضرورة حيث عملت فى ضمير بارز . محمد بن هشام الأنصاري: شرح التصريح على التوضيح، شرح الشيخ خالد الأزهري، دار الفكر،د/ت، ١ / ٢٣٢.

٧٤) طه: ٨٩.

٧٥) الكتاب : ٣ / ٧٢.

جاء فى شرح اللمع: ١/ ٧٠: أنَّ تخفف فتكون عاملة عمل ليس غير نحو قوله: أنْ هالك كل من يحفى وينتعل،التقدير أنه هالك والهاء اسم أن، وهى مبتدأ وهى ضمير الأمر والشأن، وحذفت أحد النونين ليدل على الحذف .

٧٦) الكتاب: ٢ /١٤٠ .

٧٧) شرح المفصل : ٨ / ٨٣ .

وقال ابن يعيش رواية ثالثة بالجر على إعمال حرف الجر وهو الكاف وأن مزيدة، والمعنى كظبية باعتبار أن كأن مكونة من حرف التشبيه وأن .

٧٨) الكتاب: ٢ / ١٣٤ ، ١٤٠ .

٧٩) يونس: ٢٤ .

٨٠) شرح قطر الندى : ٢١٠ ، ٢١١ .

٨١) كان يونس يذهب إلى أنها إذا خففت لا يبطل عملها، ولا تكون حرف عطف، وإنما يعملها ويضمر لها اسما؛ فإذا قلت: ما جاء زيد لكن عمرو، فعمرو مرتفع بلكن والاسم مضمر محذوف كقول الشاعر:

لكن زنجيّ عظيمُ المشافرِ

وإذا قلت : ما ضربت زيدا لكن عمرا ففيها ضمير القصة وعمرا منصوب بفعل مضمر والجملة خبرها ، وإذا قلت ما مررت بزيد لكن عمروٍ ، فعمرو مخفوضة بباء محذوفة، وفى لكن ضمير القصة أيضا والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف دل عليه الظاهر كأنه قال لكن مررت بعمرو . انظر شرح المفصل : ٨/١٨ . وفى هذا نظر إذ الرأى ما أجمع عليه النحاة من إبطال لكن لما فيها من تشبيه بإن وأن وكأن من إبطال عملهن؛ ولأن ذلك ما نطقت به العربية والقرآن الكريم مما سبق ، وأيضا لما فى الإعمال من كثرة التأويل والإضمار، وما لا إضمار فيه أولى مما كثر إضماره . "والإعمال رأى يونس والأخفش ورد ذلك بأنه غير مسموع . المرادى: الحسن بن قاسم : الجنى الدانى فى حروف المعانى ، ت: د / فخر الدين قباوة، و أ/ نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٣هـ ، ١٩٩٢ م ، ٥٨٦

قال السيوطى : لا تخفف لكن ، يرى السيوطى أنها لا تخفف ، وهذا مخالف لما ورد عن النحاة وما أثبته البحث؛ فقد وردت مخففة فى القرآن الكريم وفصيح الكلام والشعر ، وقد وردت عند السيوطى نفسه مخففة، وأقر بذلك فى إتقانه حين قال : لكن قسمان أحدهما مخففة من الثقيلة وهى حرف ابتداء لا يعمل بل لمجرد

الاستدراك . انظر المطالع السعيدة : ٢٣٤ ،السيوطى: جلال الدين السيوطى: الإتقان فى علوم القرآن، ت/محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٨، ١٩٩٧، ٢ / ٢٣٢ .

٨٢) شرح المفصل: ٨ / ٨٠ .

٨٣) أمالى ابن الشجرى: ٢ / ١٧٨ .

٨٤) الجنى الدانى فى حروف المعانى: ٥٨٦ .

٨٥) شرح قطر الندى: ٢٠٢ .

٨٦) النساء: ١٦٢.

٨٧) شرح المفصل : ٨٨/٢ .

٨٨) النساء: ١٦٦.

٨٩) العكبرى: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبرى، اللباب فى علل الإعراب والبناء : ت/د:عبد الإله نبهان،دار الفكر المعاصر،دمشق، ط١١ / ٤٢٧ .

٩٠) الزخرف : ٧٦. أما لعل فلا تخفف، وذهب الفارسى إلى أنها تخفف ،وتعمل فى ضمير الشأن محذوفا.المطالع السعيدة: ١٩٩.

٩١) الكتاب : ٢ /٢٩٦ .

٩٢) نفس المرجع : ٢/ ٢٧٤ .

٩٣) الأصول فى النحو : ١ / ٣٩٢ .

٩٤) شرح المفصل : ٢/ ٣٠٣ .

٩٥) الشلوبين:أبو على عمر بن أحمد بن عمر الأزدى الشلوبين: شرح المقدمة الجزولية الكبير، ت/د: تركى بن سهو بن نزال الغيبى، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط٢، ١٩٩٤ ،١٤١٤، ٣ / ١٠٠٠ .

جاء فى شرح التسهيل: ١ / ٣٤٦ : التنويل والنول العطية، ونولك مبتدأ، وأن تفعل مرفوع به سد مسد خبره.

٩٧) شرح المفصل: ٢ / ١١٢ .

٩٨) الأصول فى النحو : ١ / ٣٩٢ .

٩٩) شرح المفصل : ٢ / ١٠٣ .

١٠٠) ابن عقيل : بهاء الدين عبد الله بن عقيل ، شرح التسهيل المساعد على تسهيل الفوائد لابن مالك، ت : د/ محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠ هـ، ١٩٨٠م، ١ / ٣٤٧ .

١٠١) الكتاب: ٢ / ٢٩٦ .

١٠٢) الأصول فى النحو: ٣٨٢/١ .

١٠٣) شرح المفصل: ٢ / ١٠٣ .

١٠٤) المرجع السابق: ٢ / ١٠٣ .

١٠٥) الكتاب: ٢ / ٢٩٦ ، ٢٩٧ : مدح بنى أمية فقال:

أقولُ لغلمتى شدوا ركابى أجاوز بطنَ مكةَ من سوادِ

فما لى حينَ أقطعُ ذاتَ عرقٍ إلى ابنِ الكاهليةِ من معادِ

أرى الحاجاتِ عندَ أبي خبيبٍ نكدنَ ولا أميةَ فى البلادِ

وقد ورد فى البلاد بدلا من بالبلاد . انظر: شرح المفصل : ٢ / ١٠٤ .

١٠٦) شرح المفصل: ٢/ ١٠٤ . جاء فى شرح قواعد الإعراب : ٣٢٦ " لا تعمل فى النكرات اتفاقا، وأما فى المعارف فلا تعمل عند البصريين، وتعمل عند الكوفيين فى المعرفة بلا تأويل بالنكرة .

١٠٧) شرح جمل الزجاجى: ٢ / ٢٨١ .

١٠٨) شرح المفصل : ١٠٣/٢.

١٠٩) الكتاب: ٢ / ٢٩٨ .

١١٠) الأصول: ١ / ٣٩٤ .

١١١) الصافات: ٤٧.

١١٢) أمالى بن الشجرى:٢ / ٥٣٢ . وأبو العباس لا يلزم التكرار . انظر شرح جمل الزجاجى: ٢ / ٢٧٩ .

١١٣) الكتاب: ٢ / ٣٠١ .

١١٤) الأصول فى النحو : ١ / ٣٩٤ .

١١٥) الكتاب: ٢ / ٣٠١ .

١١٦) الأصول فى النحو : ١ / ٣٩٥ .

١١٧) الكتاب: ٢ / ٣٠١ .

١١٨) المرجع السابق: ٢ / ٣٠٢ .

١١٩) شرح جمل الزجاجى: ٢ / ٢٨٤ .

١٢٠) الكتاب: ٢ / ٣٠٣ .

١٢١) شرح جمل الزجاجى: ٢ / ٢٨٥ .

١٢٢) الكتاب: ٢ / ٣٠٥ .

١٢٣) المرجع السابق: الموضع نفسه.

١٢٤) مذهب أكثر النحويين أن ليس وما الحجازية مخصوصان بنفى الحال، والصحيح أنهما ينفيان الحال والماضى والمستقبل، وقد حكى سيبويه في الكتاب: ٢٧/١: ليس خلق الله مثله، ومن نفيها المستقبل قول حسان:

فما مثلُه فيهم ، ولا كانَ قبلَه وليسَ يكونُ الدهر ما دامَ يذبلُ

وينبغي أن يجعل كلام الأكثرين على ما، إذا لم تقترن به قرينة تخصه بأحد الأزمنة ، فيحمل آنذاك على الحال ، كما يحمل الإيجاب، وقد أشار إلى ذلك النحويون، أى أن ما تدل على الحال ولا تخرج عنه إلا بقرينة مقالية أو حالية. انظر: الجنى الدانى: ٤٩٩ . وفى الإنصاف فى مسائل الخلاف: ١ / ١٦٥ . ذهب الكوفيون إلى أن ما فى لغة أهل الحجاز لا تعمل فى الخبر، وهو منصوب بحذف حرف الخفض، وذهب البصريون إلى أنها تعمل فى الخبر وهو منصوب بها؛ ومن ثم فالبصرة على أن ما عاملة النصب، والكوفة على أن الخبر منصوب على نزع حرف الجر؛ فالأصل أن الخبر عندهم مجرور؛ فقولنا: ما زيد قائما الأصل فيه: ما زيد بقائم، ولما حذف الجار انتصب الخبر على نزع الخافض .

١٢٥) يوسف : ٣١ .

١٢٦) الكتاب : ١ / ٥٧ ، ٧٩ .

١٢٧) المرجع السابق : ١ / ٥٧

١٢٨) الصنعانى: سابق الدين محمد بن على بن أحمد بن يعيش الصنعانى، التهذيب الوسيط ، ت/د:فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل ، بيروت، ط١١، ١٤١١ هـ، ١٩٩١ م ، ٧٣.

١٢٩) الفراهيدى: الخليل بن أحمد الفراهيدى: الجمل فى النحو، ت/د:فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥، ٤٠٥ ، ٣٠٥ .

١٣٠) الكتاب : ١ / ٥٩ .

١٣١) شرح المفصل : ١ / ١٠٨ .

١٣٢) اللباب فى علل البناء والإعراب : ١ / ١٧٦ .

١٣٣) شرح جمل الزجاجى: ١ / ٦٠٥.

١٣٤) الزجاجى: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى، مجالس العلماء، ت / عبد السلام محمد هارون ، الخانجى، القاهرة، ط ٢ ، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م، ٩٠.

١٣٥) المقتصد فى شرح الإيضاح: ٤٣٥.

١٣٦) السيوطى: شرح السيوطى على ألفية ابن مالك المسمى البهجة المرضية ، ت/ على سعيد الشتيوى، منشورات كلية الدعوى الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامى، السلسلة التراثية ١٧ ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ ، طرابلس، ليبيا ، ١١٠ .

١٣٧) يسن: ١٥ .

١٣٨) الكتاب: ١ / ٥٩.

١٣٩) شرح المفصل : ١/ ١٠٨ .

١٤٠) مجالس العلماء الزجاجى: ٩١.

١٤١) اللباب فى علل الإعراب والبناء : ١ / ١٧٥ .

١٤٢) المقتصد فى شرح الإيضاح : ٤٣١.

١٤٣) المرجع السابق : الموضع نفسه .

١٤٤) المرجع السابق : الموضع نفسه.

١٤٥) المرجع السابق: ٢٣٢.

١٤٦) شرح جمل الزجاجى: ٦٠٤/١ .

١٤٧) شرح قواعد الإعراب : ٣٥٨ .

١٤٨) اللباب فى علل الإعراب والبناء : ١ / ١٧٨ .

١٤٩) الصاحبى:١٢٠

١٥٠) الإنصاف فى مسائل الخلاف: ٢ / ٢٣٦ .

١٥١) المرجع السابق : الموضع نفسه.

١٥٢) شرح المفصل : ا/ ١٠٩ .

١٥٣) شرح قطر الندى : ١٩٣ .

١٥٤) شرح المفصل : ١/٣٠ .

وفيه١/١٠٩ ، قيل: براح مبتدأ والخبر محذوف، وهذا ضعيف لكون ذلك يلزم تكراره.

١٥٥) شرح قطر الندى : ١٩١ .

١٥٦) المرجع السابق: الموضع نفسه. وربما زيدت تاء التأنيث فأصبحت لات، فتغير حكمها حيث لم تدخل إلا على الأحيان، ولم يبرز إلا الاسم أو الخبر نحو: ولات حين مناص، أى ليس الحين حين مناص هذا مذهب الخليل وسيبويه، والأخفش على أنها لنفى الجنس زيدت عليها التاء . شرح قواعد الإعراب: ٣٢٩ .

١٥٧) شرح المفصل: ٢/٨٧.

١٥٨) الأشمونى: شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، ت/د: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد،المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة،١٩٩٣م ، ٢ /٢٤ .

١٥٩) الفارسى: أبو على الحسن بن أحمد الفارسى: الإيضاح العضدى: ت/د:حسن شاذلى فرهود، دار العلوم للطباعة والنشر،ط٢، ١٩٩٨، ١٤٠٨، ١ / ٢٦٦ .

١٦٠) شرح المفصل:٢ / ٨٣ .

١٦١) شرح قطر الندى: ٣٣٠ .

١٦٢) شرح المفصل: ٢ /٨٧ .

١٦٣) المطالع السعيدة:٣٤١.

١٦٤) المرجع السابق: الموضع نفسه.

١٦٥) المرجع السابق: الموضع نفسه.

١٦٦) شرح قواعد الإعراب:٨٤٧ .

١٦٧) شرح الأشمونى لألفية بن مالك: ٢ / ٤١٩ ، ٤٢٠ .

١٦٨) أمالى ابن الشجرى: ٢ / ٥٦٦ . هناك فرقان لفظى ومعنوى بين ما الكافة والزائدة، أما اللفظى فالكافة تبطل العمل حتما بخلاف الزائدة، وأما المعنوى فقد يبطل معنى الكلام بإسقاطها بخلاف الزائدة . انظر شرح قواعد الإعراب : ٤٨٨.

١٦٩) أمالى ابن الشجرى: ٢ / ٥٦٤ .

١٧٠) الجنى الدانى: ٤٥٧ .

١٧١) أمالى ابن الشجرى: ٢/ ٥٦٤. وانظر شرح الأشمونى على ابن مالك: ٢/ ٤١٩. وروى ربما الجامل المؤبلِ بالجر على زيادة اللام فى الجامل. انظر الجنى الدانى: ٤٤٨.

١٧٢) أمالى ابن الشجرى: ٢ / ٥٦٤ .

١٧٣) الحجر: ٢ .

١٧٤) اللباب فى علل البناء والإعراب: ٣٦٧/١ .

وانظر هذه الآراء فى الإيضاح العضدى: ١ / ٢٦٦ ، والإتقان فى علوم القرآن : ٢ /١٩٧ .

١٧٥) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك : ٢ /٤١٩ .

١٧٦) الكتاب: ٢ / ١٣ ، ١٣ .

١٧٧) من العرب من يلغيها مع استيفاء الشروط وهى لغة نادرة، ولكنها القياس؛ لأنها غير متخصصة، وإنما إعمالها الأكثر حملا على ظن، لأنها مثلها فى جواز تقدمها على الجملة وتأخرها عنها، وتوسطها بين جزأيها. شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، ٣ /٥٢٠ .

١٧٨) المفصل: ٣٢٣ .

١٧٩) الأصول فى النحو: ١ / ١٤٨.

١٨٠) المرجع السابق: الموضع نفسه.

١٨١) شرح المفصل: ٧/ ١٦ .

١٨٢) الكتاب: ٣/٢ .

١٨٣) الإسراء: ٧٦

١٨٤) شرح المفصل: ٧ / ١٦ .

١٨٥) شرح جمل الزجاجى: ٢ /١٧٤ .

١٨٦) الإتقان فى علوم القرآن: ٢ /١٥٢ .

١٨٧) الإتقان فى علوم القرآن: ٢ /١٥٢ .

١٨٨) الكتاب: ٢ / ١٤ .

١٨٩) الأصول فى النحو: ٢ / ١٤٨ .

١٩٠) الكتاب: ٢ / ١٤ .

١٩١) الإيضاح العضدى: ٢٤٢ . البيت بلا نسبة في شرح ابن يعيش ٧/ ٧، و الدرر اللوامع ٢/ ٦.

١٩٢) شرح المفصل: ٧ / ١٦ .

١٩٣) الكتاب: ٢ / ١٤ .

١٩٤) شرح المفصل: ٧ / ١٦ .

١٩٥) الكتاب: ٢ / ١٤

١٩٦) شرح جمل الزجاجى: ١ / ١٧٣ .

١٩٧) الكتاب: ٢ / ١٥، ١٦ . اختلف النحويون فى صورة إذن فى الخط؛ فمذهب المازنى أنها تكتب بالألف، ومذهب أكثر النحويين أنها تكتب بالنون، والفراء يفصل فيقول: لا يخلو أن تكون ملغاة أو معملة، فإن كانت ملغاة كتبت بالألف؛ لأنها قد ضعفت بالنون لأمرين أحدهما: أن كل نون يوقف عليها بالألف تكتب بالألف، وما يوقف عليه من غير تغيير يكتب على صورته، وهذه يوقف عليها من غير تغيير؛ فينبغى أن تكتب على صورتها بالنون، وأيضا فإنها ينبغى أن تكتب بالنون فرقا بينها وبين إذا. والصحيح الذى عليه الجمهور أن إذن حرف، وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم . ومن ثم اختلف فمنهم من يرى كتابتها بالألف، ومنهم من يرى النون، ومنهم من يرى الوجهين .والنون أفضل فرقا بينها وبين إذا انظر شرح الأشمونى: ٣ /٥١٩ .

١٩٨) الكتاب: ٢/ ١٦ .

١٩٩) الإيضاح العضدى: ٢٤٢ . ولو قلت إذن أظنك بالنصب تريد أن تخبره أن ظنك سيقع جاز، وكذلك إذن أضربك إذا أخبرت أنه فى حال ضرب لم ينقطع. انظر الكتاب: ٢ /١٦ ومن ثم إذا كان قصد المتكلم الحال فإن الفعل مرفوع وإذن ملغاة، وإذا قصد الاستقبال وأن فعله سيقع أو لم ينقطع فإن إذن عاملة تنصب ما بعدها .

٢٠٠) شرح المفصل: ٨ /٩٨ .

٢٠١) المرجع السابق: ٨ /١٠٠ .

٢٠٢) المرجع السابق: ٨ / ٩١ .

٢٠٣) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات: ١٦٧ ، ١٦٨ .

جاء فى شرح التسهيل: ١ /٢٦٨ أن زيادة أصبح وأمسى مقيس عند الكوفيين تقول: ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها، وهو شاذ عند البصريين.

٢٠٤) شرح قطر الندى : ١٨١ .

٢٠٥) شرح التسهيل : ١ / ٢٦٨ .

٢٠٦) شرح المفصل : ٥٦٥ . البيت لا يعرف قائله.

٢٠٧) شرح التسهيل : ١ / ٢٧٠ .

٢٠٨))المرجع السابق : ١ / ٢٦٨ .

٢٠٩) المرجع السابق: ٨ /٩٩ .

٢١٠) المفصل: ٢٦٥ .

جاء فى شرح المفصل: ٨/ ١٠٠ المراد بالكملة الجماعة، وهو جمع كامل، والمراد أن هذه المرأة ولدت الجماعة المشهورين بالكمال الذين لم يوجد مثلهم، وأمهم فاطمة بنت الخرشب الأنمارية، وهى إحدى المنجبات ولدت ربيعا وعمارة وأنسا، وكل منهم أبو قبيلة، قيل لها يوما أى بنيك أفضل؟ فقالت ربيع الواقعة بل عمارة الواهب بل أنس الفوارس،ثكلتهم إن كنت أدرى أيهم أفضل.

٢١١) الشعراء: ١١٢ .

٢١٢) الصاحبى: ٣٤٧ .

٢١٣) شرح التسهيل: ١ /١٦٩ .

٢١٤) اللباب فى البناء والإعراب: ١ / ١٧٢ .

٢١٥) المفصل: ٢٦٥ . روى البيت بلفظ سراة بنى أبى بكر بدلا من جياد بنى أبى بكر، وقيل يروى: المطهمة الصلاب، وهذا فى غاية الشذوذ. انظر: شرح التسهيل: ١ /٢٧٠ .

٢١٦) شرح السيوطى على ألفية ابن مالك المسمى البهجة المرضية: ١٠٧ . وهذا البيت لا يعرف قائله.

٢١٧) الكتاب: ١ / ١١٨، ١١٩ .

٢١٨) المطالع السعيدة: ٢٤٥ .

٢١٩) الإيضاح العضدى: ١٣٠ .

4) شرح المفصل: ٨/٨٤

٢٢١) المرجع السابق: ٨/٨٥.

٢٢٢) المرجع السابق: الموضع نفسه.

إن قلت: أين وأنت تريد أن تجعلها بمنزلة هنا ، إذا استغنى بها الابتداء قلت : أين ترى زيد، وأين ترى زيدا ، ومن ثم أين فى موضع خبر وزيد أو ترى ملغى، هذا وجه، ويجوز الإعمال . انظر الكتاب: ١/ ١٢٠.

٢٢٣) المقتصد فى شرح الإيضاح : ٤٩٧.

٢٢٤) المرجع السابق: الموضع نفسه . قال ابن هشام فى إلغاء أفعال القلوب: الإلغاء عبارة عن إبطال عملها فى اللفظ، وفى المحل لتوسطها بين المفعولين أو لتأخرها عنهما. شرح قطر الندى: ٢٣١ .

٢٢٥) الكتاب: ١ / ١٢٤ ، ١٢٥ .

٢٢٦) شرح المفصل: ٨ / ٨٦.

٢٢٧) المرجع السابق: الموضع نفسه.

٢٢٨) المرجع السابق: ٨ / ٨٨.

٢٢٩) المرجع السابق: نفس الصفحة .

٢٣٠) شرح قطر الندى: ٢٣٣.

٢٣١) المطالع السعيدة: ٢٤٤ .

٢٣٢) المقتصد فى شرح الإيضاح: ٥٠٧.

٢٣٣) الكهف: ١٢

٢٣٤) فصلت: ٤٨ .

٢٣٥) البقرة: ١٠٢ .

٢٣٦) عبس: ٣ .

٢٣٧) المطالع السعيدة: ٢٤٤.

٢٣٨)جاء فى شرح المفصل: ٨٧/١ : كان يونس يرى تعليق لننزعن وما كان نحوه فى غير أفعال القلوب نحو أضرب أيهما أفضل على تعليق العامل ، وهذا فاسد؛ لأنه لا يكون إلا فى أفعال القلوب؛ لأنها أفعال غير مؤثرة .

٢٣٩) المسائل المشكلة: ٢٩٦ ، ٢٩٧ .

٢٤٠) أمالى ابن الشجرى: ٢ / ٤٦٧ .

٢٤١) شرح قواعد الإعراب: ٤٨٥ .

٢٤٢) الكتاب: ١ / ٣١ .

٢٤٣) المرجع السابق: ١ / ٣٢

٢٤٤) شرح قواعد الإعراب: ٤٨٣ .

٢٤٥) أمالى ابن الشجرى: ٢ / ٥٦٧ .

٢٤٦) شرح قواعد الإعراب: ٤٨٣، ٤٨٤ .

وفيه: وقيل ما مصدرية مطلقا سواء مع قل أم طال و يكون ما بعدها بمعنى المصدر، مرفوع المحل على أنه فاعل لهذه الأفعال، كأنه قيل: وقل دوام الوصال على طول الصدود .

٢٤٧) الكتاب: ٢ / ٧١ .

٢٤٨) المرجع السابق: الموضع نفسه .

٢٤٩) طه: ٧٤ .

٢٥٠) الكتاب: ٢ / ٧٢ .

٢٥١) المرجع السابق: ٢ / ٧٤، ٧٥ .

٢٥٢) المرجع السابق: ٢ /٧٥.

المصادر والمراجع

١) الأنبارى: كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد أبى سعيد (٥١٣، ٥٧٧) : الإنصاف فى مسائل الخلاف، ت/ محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م .

٢) ابن برهان العكبرى: أبو القاسم عبد الواحد بن على الأسدى :
شرح اللمع في النحو، ت :د/فائز فارس ،السلسلة التراثية، ط ١، ١٩٨٤م .

٣) أبو بكرعبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانى (٤٧١هـ، ٤٧٤):
المقتصد فى شرح الإيضاح، ت:د/ كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م.

٤) ابن الجوزى: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزى:
نزهة الأعين النواظر فى علم الوجوه والنظائر، ت/ محمد عبد الكريم كاظم الراضى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٤ هـ ، ١٩٨٤ م .

٥) الزجاجى: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى :
مجالس العلماء، ت/ عبد السلام محمد هارون، الخانجي، القاهرة، ط ٢ ، ١٤٠٣ هـ ، ١٩٨٣م .

٦) الزمخشرى: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشرى:
- أساس البلاغة، دار بيروت للطباعة، ط ، ١٩٩٢م .
- المفصل فى علم العربية ، دار الجيل ، بيروت ، ١٣٢٣هـ ، ١٩٠٣م .

٧) ابن السراج : أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (٣١٦ هـ) :
الأصول فى النحو ، ت: د/ عبد المحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣ ، ١٤٠٨هـ ، ١٩٨٨ م .

٨) سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(١٨٠ هـ) :
الكتاب ، ت/ عبد السلام محمد هارون ، الخانجى، القاهرة، ط ٢ ، ١٤٠٢ هـ، ١٩٨٢م.

٩) سيد قطب:
فى ظلال القرآن، دار الشروق، القاهرة ،ط ٢٥ ، ١٩٧٢م.
١٠) السيوطى: جلال الدين السيوطى (٩١١) :
- الإتقان فى علوم القرآن: ت/محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٨، ١٩٩٧م .
- شرح السيوطى على ألفية ابن مالك المسمى البهجة المرضية، ت/ على سعيد الشتيوى، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامى، طرابلس، ليبيا، السلسلة التراثية ١٧،ط ١ ، ١٤٠٣هـ .
- المطالع السعيدة: ت د/ طاهر سليمان حمودة، مكتبة سوتير، الإسكندرية، ١٩٩٥م.
١١) الشلوبين: أبو على عمر بن أحمد بن عمر الأزدى الشلوبين (٥٦٢، ٦٥٤) :
شرح المقدمة الجزولية الكبير: ت/د:تركى بن سهو بن نزال الغيبى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢،١٤١٤هـ، ١٩٩٤ م .
١٢) الصنعانى: سابق الدين محمد بن على بن يعيش الصنعانى (٦٨٠) :
التهذيب الوسيط، ت/د:فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ،١٩٩١م.
١٣)عز الدين بن عبد العزيز بن عبد السلام:
فوائد مشكل القرآن، ت/ سيد رضوان على الندوى، دار الشروق، جدة ، ط ٢، ١٤٠٢ هـ ، ١٩٨٢ م .
١٤) ابن عصفور: أبو الحسن على بن مؤمن محمد الحضرمى الإشبيلى (٦٦٣) :

شرح جمل الزجاجى، ت/ د: صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، ط١ ، ١٤١٩هـ ، ١٩٩٩م .

١٥) العكبرى: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبرى (٦١٦) :

اللباب فى علل الإعراب والبناء: ت/د:عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر ،دمشق،ط١،د ت.

١٦)ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله بن عقيل (٦٩٨-٧٦٩) :

شرح التسهيل المساعد على تسهيل الفوائد لابن مالك، ت/ د: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠ هـ، ١٩٨٠م.

١٧) العلوى: هبة الله بن على بن محمد بن حمزة الحسينى العلوى (٥٤٢) :

أمالي ابن الشجرى، ت: د/ محمود محمد الطناحي، الخانجي، القاهرة ، ط ١، ١٤٠٣هـ ، ١٩٩٢م .

١٨) ابن فارس : أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (٣٩٥ هـ) :

- الصاحبى، ت/السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٩٧م .

- معجم مقاييس اللغة، ت / عبد السلام محمد هارون ، الخانجي ، مصر، ط ٣، ١٤٠٢هـ ، ١٩٨١م .

١٩) الفارسى: أبو على الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسى (٣٧٧) :

- الإيضاح العضدى: ت/د:حسن شاذلى فرهود، دار العلوم للطباعة والنشر،ط٢، ١٤٠٨هـ.

- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، ت/ صلاح الدين عبد الله السنبكاوى، مطبعة العانى بغداد، ١٩٨٣م .

٢٠) الفراهيدى: الخليل بن أحمد الفراهيدى (١٧٥ هـ) :

الجمل فى النحو، ت/د: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥م .

٢١) الفيروز آبادي:مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي(٨١٧ هـ):
القاموس المحيط، مؤسسة دار الريان للتراث، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ.
٢٢) محمد الأمين فضل الله المحبي :
قصد السبيل فيما فى اللغة العربية من الدخيل، ت: د/عثمان محمد الصينى، مكتبة، النوبة، الرياض ، د.ت .
٢٣) محيى الدين الكافيجى:
شرح قواعد الإعراب: ت/فخر الدين قباوة، دار طلاس للنشر، دمشق، ط٣، ١٩٩٦م.
٢٤) المرادى: بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله بن على (٧٤٩ هـ) :
الجنى الدانى فى حروف المعانى، ت: د / فخر الدين قباوة، و أ/ نديم فاضل ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢ م .
٢٤) ابن منظور: محمد بن مكرم بن منظور المصري (٧١١هـ):
لسان العرب، دار المعارف، مصر، د ت
٢٦) النيسابوري: محمود بن أبى الحسن بن الحسين النيسابوري الغزنوى(٥٥٥هـ) :
وضح البرهان فى مشكلات القرآن، ت/ صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٠هـ،١٩٩٠م .
٢٧) ابن هشام الأنصارى: أبو محمد جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام (٧٦١ هـ) :
- التصريح على التوضيح، شرح الشيخ خالد الأزهرى، دار الفكر، د/ت .
- شرح قطر الندى وبل الصدى، ت: محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م .
٢٨) ابن يعيش: ابن على بن يعيش النحوى (٦٤٣) :
شرح المفصل ، مكتبة المتبنى ، القاهرة، د.ت.

فهرس البحث

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	٢١٢٥
تمهيد	٢١٢٧
الباب الأول: إلغاء الحروف	٢١٣٥
الفصل الأول : إلغاء الحروف الناسخة	٢١٣٥
الحروف الناسخة	٢١٣٥
لا النافية للجنس	٢١٤٤
الفصل الثاني: إلغاء المشبهات بليس	٢١٥١
الفصل الثالث: الإلغاء في الاستثناء	٢١٥٩
الفصل الرابع: إلغاء حروف الجر	٢١٦٢
الفصل الخامس: إلغاء نواصب المضارع	٢١٦٥
الباب الثاني: إلغاء الأفعال والأسماء	٢١٧٠
الفصل الأول : إلغاء الأفعال الناسخة	٢١٧٠
الفصل الثاني: إلغاء ظن وأخواتها	٢١٧٤
الإلغاء	٢١٧٤
التعليق	٢١٧٨
الفصل الثالث: إلغاء قلما وأخواتها	٢١٨٠
الفصل الرابع: إلغاء أسماء الشرط	٢١٨٢
النتائج	٢١٨٥
المصادر والمراجع	٢٢٠٣
الفهرس	٢٢٠٧